جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق والعلوم السياسية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص :دراسات أمنية واستراتيجية

بعنوان:

دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا

"دراسة حالة النزاع في مالي"

من إعداد الطالبة:

فتيحة غراب

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور مجذوب عبد المؤمن

السنة الجامعية:2015/2014

شكر وعرفان

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطائه، وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين، لأن وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع.

ولأن حسن السجية يوجب إبداء الشكر والتحية، أحي في دكتوري المشرف:

" د.مجذوب عبد المؤمن " على تواضعه وسمو أخلاقه التي نهلت منها مثلما نهلت من عمله ما شاءالله أن أنهل، وأشكره على ما قدمه لي من يد المساعدة والعون لإنجاز هذا العمل، عبر تشجيعه لي ومن خلال توجيهاته التي ما فتئ يمدني بها عبر مختلف مراحل هذا العمل فخالص شكري وعرفاني لك.

كما أعرب أيضا عن كل العرفان و الامتنان لكل أ أساتذتي الكرام، وإلي كل من ساعدني من قريب أو بعيد في مشواري التعليمي.

فشكرا لكم جميعا.

الإهداء

بدأنا بأكثر من يد ،وقاسينا أكثر من يد،وعانينا الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم والحمد لله نطوي صهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع.

إلى من تعجز الكلمات عن ذكرمأثرهما، إلى من حلما أن يراني أتخطى درجات العلم والنجاح،إلى اللذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما، إلى أمي وأبي. إلى كل إخوتي:جمال–فريدة –سمير –سلمى–ذكرى.

إلى أسرتي الثانية،إلى زوجي المحترم، إلى والدي الكريمين أطال الله في عمرهما.عرفانا وتقديرا إلى إخوتي:سميحة–سهام–بثنية–نادية–سيف–عزالدين–توفيق.

إلى الكتاكيت: إبراهيم –أسيل –صهيب –تيم–أسامة.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين تركوا بصماتهم في حياتي،الذين يؤمنون بأن الأخلاق لابد أن تسبق العلم،وأن تكون قاعدته، إذا لاينفع علم بلا أخلاق.

إلى من جمعني بهم قسم وا حد ومدرج واحد،إلى كل طلبة قسم العلوم السياسية عامة والعلاقات الدولية خاصة.

مقدمة:

يشكل الإتحاد الإفريقي دفعة قوية لإحلال السلام والأمن في إفريقيا حيث يكس القانون التأسيسي للإتحاد إدراكاً متزايدً لأهمية تعزيز الأمن والاستقرار في القارة، ودلك أمر مسلم به، فبدون السلام والأمن يصبح عن التكامل والوحدة حديثا لا معنى له. وفضلا عن دلك ‘فان القانون التأسيسي لالتحاد يطرح رؤية جديدة لعملية التصدي للصراعات، بالنسبة الإدارة أو الحل. يقوم على الاقتراب على مفاهيم وقواعد سلوكية تدخل بيئة العمل الجماعي الإفريقي بصورة واضحة لأول مرة من ذلك مثلا الدور المحوري للتنظيم القاري في عملية إحلال السلام و الأمن من خلال حق التدخل في حالات معينة وحق الدول الأعضاء في طلب التدخل، هذا إلى جانب ما يفتحه القانون التأسيسي من أفاق جديدة في العمل الجماعي الإفريقي في مجالات وضع وتنسيق أسياسات الدفاعية المشتركة للقارة، لأمر الذي قد يمهد الطريق لإقامة نظام إفريقي للأمن الجماعي، على المستوى القاري والعالمي، لم تكن موجودة من قبل.

فقد برزت الصراعات الداخلية، بالإضافة لما تبقى من صراعات حدودية وغيرها،وتضاعفت في إفريقيا فيما بعد الحرب الباردة.ففي النصف الأول من التسعينيات،انتشر في إفريقيا نحو نصف الصراعات الداخلية في العالم فمن بين نحو35حربا داخلية أو أهلية على مستوى العالم،كانت تدور حول 16منها في إفريقيا وحدها،إما بسبب عوامل عرقية أو دينية أو إقليمية أو اقتصادية ،وقد صنف بعض الصراعات من حيث أسبابها فكانت عديدة لنشوب الصراع،وشكلت العرقية أهم هذه الأسباب فمنها عسكرية من قبيل عدوان خارجي،عداء أو كراهية ،تأييد جماعة متمردة أو جماعات انفصالية وأسباب سياسية ودولية،خلافات حدودية ،توسعات دينية،أو إرهاب ومسائل عرقية سياسية كما هو الحال في مالي حيث تسهم البيئة التي تعمل فيها أية جماعة متطرفة في إطارها تحديد الفرص المتاحة للعمل وأسلوب العمل الذي تنوي اتخاذه. وأهم هذه العوامل طبيعة جغرافية المنطقة، والإطار السياسي المحلي والدولي، وكذا القوى البشرية المتوافرة. وتتسم منطقة الشمال الأفريقي بتوافر تلك العوامل، ما يجعل هذه المنطقة مناسبة لأنشطتها. وقد حظيت بعض الجماعات الإرهابية المنتشرة في الشمال الأفريقي ومناطق الساحل والصحراء منها بشهرة واسعة لامتداد نشاطها. ومن هذه الجماعات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي، وجماعة أنصار الدين، والحركة الوطنية لتحرير أزواد. ورغم أن هذه الفصائل تعاونت على إسقاط الحاميات النظامية للجيش المالي في تساليت وكيدال وجاو تمبكتو، إلا أن كل فصيل له توجهاته وأهدافه التي يسعى لتحقيقها.

1 -أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة ا سباب دفعتني للبحث في موضوع دور الإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن والسلم في إفريقيا وبالخصوص في دولة مالي أجز ها فيمايلي:

-اهتمامي بالدراسات الإستراتيجية بما أنها دراسات تجذب الاهتمام والتشويق.

-كذالك أن هذا الموضوع موضوع جديد وبالتالي فالموضوع ملائم للملاحظة المباشرة وأساسي في الأحداث المعاشة حالياً.

-بالنسبة لميولاتي وفضولي العلمي ، بشكل النزاع ما بين الطوراق في الشمال و حكومة دولة مالي سبب اهتمامي وذلك كون أنا ما يجري يحدث أولاً بطريقة مباشرة على حدود الجزائر الجنوبية، وثانياً بتواجد سكان الطوارق ضمن التركيبة البشرية للبلدين أيضاً وإثارة الطوارق في مالي من شأنه أن ينقل عدوى وهو أثار النزاع إلى الجزائر أو حتى ليبيا وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا على سلامة الأمن الجزائري وذالك التدخل الأجنبي الفرنسي.

2 -أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في فكرة الاتحاد الإفريقي ودوافعه، ثم الفروج على طبيعة الاتحاد واتساقه واختلافه مع ما كان قائما في منظمة الوحدة الإفريقية، ثم مستقبل الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة المالية.

3 -أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

1. التعرف على الجوانب الرئيسية التي يقوم عليها الاتحاد الإفريقي من خلال أدواره الفعالة.
2. بيان إمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية.
3. استشراف مستقبل الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية في حل النزاعات.

5-إشكالية الدراسة:

تتركز الدراسة بالدرجة الأولى حول دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن والسلم في إفريقيا، فالإشكالية الرئيسية هي :

ما طبيعة الاتحاد الإفريقي ؟ وهل حقق الاتحاد الإفريقي حل للازمة المالية ؟

وفي ضؤ ذلك هناك إشكاليات فرعية وهي:

1 -إلى أي مدى استطاع الاتحاد الإفريقي إيجاد حل للازمة المالية ؟

2 -كيف واجهة الاتحاد الإفريقي الأزمة المالية بغرض تحقيق الحلول ؟

6 فرضيات الدراسة:

1 -كلما ثبت عجز الإتحاد الإفريقي سبب ذلك في خلق دور أجنبي(فرنسي) في مالي.

2 -لم تعد قوة الدور الجزائري داخل الإتحاد الإفريقي في تعطيل والتدخل العسكري الفرنسي.

3 -النزاع المالي يتعلق بقضاء الإرهاب والحرب العرقية والانقلاب على الديمقراطيات وحماية المواد وفي مقدمتها اليورانيوم.

4 -لن تستقر الأوضاع في مالي إلا إذا حدث توافق إفريقي فرنسي.

7- الحدود الدراسية:

1 -الحدود الزمنية :(2001) وهي الفترة التي انشأ وتطور فيها الاتحاد الإفريقي

2 -الحدود المكانية: القارة الإفريقية.

3 -الحدود الموضوعية: الاتحاد الإفريقي، الأزمة المالية، النزاعات العرقية،التدخل الأجنبي،

8- الإطار المنهجي للدراسة:

بما أننا بصدد دراسة دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن و السلم في القارة في إطار حل نزاع دولة مالي اعتمدت هذه الدراسة على المسح لتاريخي الذي يساعد في التعرف على الأحداث التي جرت في الحقبة الزمنية التي تتعلق بعلاقة الاتحاد بدولة مالي ،كونها دولة داخل أعضاء الاتحاد الإفريقي.

كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا دقيقا مع تحليل محتوياتها.

وهناك منهج أخر يعتبر مهما في دراسة الأزمات وهو المنهج الفينومينولوجي الذي يعنى بدراسة الظواهر المركبة،وهذا المنهج تفرضه حقيقة أن الأزمة بين الطوارق والحكومة المالية هي ظاهرة مركبة.ومن خلال هذا المنهج يمكن التعرض لهذه الأزمة (عوامل وفواعل) كل على حدًا بتفكيك تحليلي يهدف للتعمق في تحديد الصيرورة لتكون نظرة كلية تركيبية سليمة وشاملة لجميع العناصر ولإدراك الأهمية النسبية لكل منه.

9- الإطار النظري للدراسة:

تتبنى هذه الدراسة نظرية التنظيم الدولي،نظرية التكامل والاندماج، نظرية النزاعات الدولية،ومن جهة أخرى يمكن التطرق للمقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات من خلال إسهامات الأستاذ Paul collier في هذا الحقل المعرفي.

10- الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات تناولت الحديث عن الاتحاد الإفريقي وكذا الأدوار الفعالة التي قام بها وفي هذا الصدد هناك بعض الدراسات التي توجهت إلى دراسة هذه الظاهرة نذكر منها :

1. أحمد الرشيدي "الاتحاد الإفريقي دراسة في ضوء قانون المنظمات الدولية "، مجلة دراسات، طرابلس، العدد العاشر، افريل 2002.

2. محمود أبو العينين (محرر) "الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية

3.خالد مسعودي، كريم بالقاسم،سياسة فرنسا تجاه دول الساحل،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،1998.

4. أحمد ايدابير،التعددية الاثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2012.

11:هيكل الدراسة:

لقد قمنا بالاعتماد أثناء دراسة دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا" دراسة حالة مالي"على إطار نظري ومفاهيمي،مؤسساتي وأخر ميداني،وقسمنا الدراسة إلى أربعة فصول،بحيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري ولمفاهيمي لدراسة دور منظمة دولية في حل نزاع دولي وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث،يضم المبحث الأول نظرية التنظيم الدولي ونظريةالتكامل والاندماج ،أما المبحث الثاني يتناول نظرية النزاعات الدولية،وبالنسبة للمبحث الثالث يتم فيه شرح الصراعات الاثنية العرقية.أما الفصل الثاني تحت عنوان منظمة الاتحاد الإفريقي (الأجهزة والاختصاصات)كذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ،ففي المبحث الأول نشأة منظمة الوحدة الإفريقية وتطورها،وفي المبحث الثاني نشأة وتطور الاتحاد الإفريقي، أما بالنسبة للمبحث الثالث تأسيس المفوضية السامية للاتحادالإفريقي(مجلس السلم والأمن الإفريقي).والفصل الثالث تحت عنوان الأزمة المالية وفرض بناء دور إفريقي ويضم هذا الفصل ثلاثة مباحث ، ففي المبحث الأول نشأة وتأسيس الدولة المالية،المبحث الثاني الصراع العرقي بين العرب الطوارق،المبحث الثالث الدور الفرنسي في الأزمة المالية.أما الفص الرابع والأخير تحت عنوان مستقبل الدور الإفريقي في حل الأزمة المالية يضم مبحثين ،المبحث الأول دور الجزائر من خارج الاتحاد الإفريقي (دور الوساطة)،والمبحث الثاني تأثير التدخلات الخارجية على الأزمة المالية.

تمهيـــــــد:

بما أننا بصدد دراسة دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن في إفريقيا،تجدر الإشارة أولا إلى نظرية التنظيم الدولي ونظرية التكامل والاندماج حول أهداف إستراتيجية معينة تتخلص عادة في بناء السلم الدولي وهي أهداف مرتبطة بإنشاء المنظمات الإقليمية والدولية ،ومن جهة أخرى يجدر بنا التطرق إلى نظرية النزاعات الدولية وكذلك مفهوم الصراعات الاثنية العرقية ومن هنا يمكننا فهم دور المنظمات الدولية في حل النزاعات بين الدول وفق هذه النظريات المذكورة أعلاه.

المبحث الأول: التنظيم الدولي و نظرية التكامل و الاندماج.

عرف المجتمع الدولي تطورا كبيرا أثر على العلاقات التي تجمع بين أعضائه حتى نشأة مايعرف بالتنظيم الدولي،والدي عرف تغيرا كبيرا بظهور المنظمات الدولية،لدى وجب تحديد مفهوم التنظيم الدولي،وكذلك نظرية التكامل والاندماج الدولي والإقليمي التي قدمت تصورا في التنظيم الدولي بهدف تحقيق السلم بين الدول والتعاون بين الشعوب.

المطلب الأول: تعريف نظرية التنظيم الدولي

يقصد **بالتنظيم الدولي**"وجود مجموعة من الدول كفيلة بأن تصفح بصورة دائمة ذاتية متميزة عن إرادة الدول الأعضاء"[1].

التنظيم الدولي:" هو مجموعة القواعد التي تحكم نشأة و عمل المنظمات الدولية، و تتضمن هذه القواعد كيفية إنشاء المنظمات الولية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنظيم الدولي، و كيفية الإنظمام إليها و نشاطها و مدى تمتعها بالشخصية القانونية الدولية"[2].

كما قصد **بالتنظيم الدولي**"التركيب العضوي للجماعة الدولية منظورا إليه من وجهة نظرا ديناميكية تشمل احتمالات تطوره إلى ما هو أفضل،كما تشمل وضعه الراهن بكل ماينطوي عليهن ثغرات أو أوجه نقص"[3].

فنظرا لهذه التعريفات يمكننا تعريف التنظيم الدولي بأنه:" الغاية التي تسعى إليها الدول والمنظمات الدولية في مجموعها".

وظائف التنظيم الدولي:

يكتسي التنظيم الدولي أهمية بالغة من حيث الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها التي تتمثل في تحقيق الأمن و السلم الدوليين[4]، و تحقيق الاستقلال للأقاليم و الشعوب المستعمرة.و من أهداف التنظيم الدولي العمل على تحقيق الأمن و السلم الدوليين من خلال الأمور التالية: منع استخدام القوى في العلاقات الدولية: يحرم اللجوء إلى الحرب أو القوة كوسيلة لحل المنازعات الدولية بين الدول و توكيل كل المنظمات الدولية مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين و حل المنازعات بالطرق السلمية تسوية النزاعات بالطرق السلمية كما ينص ميثاق المؤتمر الإسلامي في المادة الثانية "02 " الباب الرابع على حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينهم بحلول سلمية كالمفاوضات و الوساطة أو التوفيق أو التحكيم، و الدفاع عن أمن و سلامة الدول عن طريق منع أي دولة من أن تزيد في قوتها إلى حد يهدد أمن الدول الأخرى، و كذلك تحقيق الاستقلال للأقاليم و الشعوب المستعمرة[5].

المطلب الثاني: نظرية التكامل و الاندماج

يبدو التكامل كإستراتيجية لتحقيق أهداف معينة تتمحور عادة حول بناء السلام الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في السياسة العالمية،عكس الطرح الواقعي الذي ينظر إلى التفاعلات الدولية على أنها لعبة ذات طبيعة صفرية،فإن الأدبيات النظرية حول التكامل تعتقد أن التفاعلات الدولية يمكن أن تتحول إلى ما نسميه باللعبة الايجابية بشكل يسمح لكل اللاعبين بتحقيق الفوائد،وهذا ما يفسره وجود عدة تصورات نظرية حول تفسير ظاهرة التكامل محاولة تقديم أطر مفاهيمية بإمكانها المساهمة في بناء نموذج تكاملي.

مفهوم التكامل و الاندماج

يرى " **آرنيست هانس**": بأن التكامل هو العملية التي تتضمن تحول الو لاءات و النشاطات لقوى سياسية في دول متعددة و مختلفة نحو مركز جديد تكون مؤسساته و صلاحياته تتجاوز صلاحيات الدول القائمة[6].

و بالنسبة لـ " **كارل دويتش**": هو الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معين تعيش في منطقة معينة لها شعورا كافيا بالجماعية و تماثلا في مؤسساتها الاجتماعية و سلوكها الإجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعات من التطور بشكل سلمي أي حالة يحل فيها أفراد مجتمع واحد خلافاتهم سلميا بدون اللجوء إلى العنف[7].

إيتزيوني: "يعتبر المجتمع متكاملا إذا كان هذا المجتمع يمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف والإكراه،حيث يكون له مركزا لاتخاذ القرار يكون بموضع توزيع الثواب والعقاب، ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب".

لندبا رغ :" التكامل هو العملية التي تجد الدولة فيها نفسها راغبة أو عاجزة في إدارة شؤونها الداخلية أو الخارجية باستقلالها في بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة أوتفوض أمرها لمؤسسة أو منظمة جديدة، أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموع المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها إلى مركز جديد".

---

[1] – محمد المجذوب، التنظيم الدولي(النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، منشورات الحلبي الحقوقية، 2005، ص 63.

[2] –محمد المجذوب، نفس المرجع، ص 64.

[3] –محمد المجذوب، نفس المرجع، ص 65.

[4] – د.ممدوح شوقي مصطفى كامل، الأمن القومي و الأمن الجماعي الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص ص 465–466.

[5] –د.ممدوح شوقي مصطفى كامل، مرجع سبق ذكره، ص 468.

[6] –عبد الله مصباح زايد، السياسة الدولية ، بيروت، دار الرواد، 2002.ص142.

[7] –نفس المرجع. ص165.

أنواع التكامل

ينقسم التكامل إلى عدة مجالات، كالمجال السياسي و الإجتماعي و الأمني[8].

التكامل الإجتماعي: و يعني بها عملية نقل الو لاءات القومية من مستوى الدولة إلى مستوى فوق الدولة و تنمية الاتجاهات فوق القومية أي خلق الوعي فوق القومي.

التكامل السياسي: هو عملية إدماج بعض المؤسسات السياسية القومية و نقل السيادة عن السياسةالخارجية إلى أجهزة دولية مشتركة، و التكامل السياسي لا يعني بالضرورة إلغاء الحكومات الوطنية، و لكنه يقتصر على نقل سلطاتها في بعض المجالات و باستثناء نموذج الوحدة الفدرالية الكاملة فإنه لا توجد حاجة إلى مباشرة السيادة الكاملة على السياسات الداخلية للدول الأعضاء.

التكامل الأمني: و يظهر في عملية الترتيبات الأمنية الجماعية و ينبني في افتراضهعلى أن الدول الأطراف في هذه الترتيبات تتفق على إتخاد القرارات المتعلقة بأمنها المشترك بأسلوب التخطيط و التنفيذو القيادة المشتركة، و الاعتقاد السائد هو أن التكامل الأمني لا يحدث عادة إلا في ظروف الأزمات و تفاقمهم التهديدات و الأخطار المشتركة.

المبحث الثاني: نظرية النزاعات الدولية.

يعتبر النزاع بين مجموعات مختلفة عرقية سياسية دينية من خلال مخالفات غير منطقية لأعرافللحياة اليومية للمجتمع،غير أن ممارساتها غير الغير منطقية لا تمنع وجود أهداف وأسباب منطقية تقفوراءها،كما هو مشاهد في مطلب العديد من الأقليات الدينية والعرقية والسياسية.

المطلب الأول: تعريف النزاعات الدولية.

يُعرف **"ناصف يوسف حتى"** النزاع في بعده اللغوي و الاصطلاحي، و لغة تعني صراع و نزاع و تضارب و شقاق و قتال، أما إصطلاحا فيحدث النزاع نتيجة تقارب و تصادم بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين الطرفين أو أكثر ما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم أو محاولة تغييره[9].

يكمن النزاع في عملية التفاعل بين طرفين اثنين على الأقل و يشكل هذا التفاعل معيارا أساسيلتصنيف النزاعات بشكل واسع بحيث يمكن القول أن هناك نوعين من النزاعات، هي:

النزاع الدبلوماسي: و يحصل ذلك في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف كالأمم المتحدةو منظماتها المتخصصة،و كذلك المنظمات الإقليمية و غيرها في إطار العلاقات الثنائية المباشرة.

النزاع المسلح: هو الذي يعطل أو يلغي القنوات القائمة و التقليدية للتفاعل النزاعي و يستبدلها بآليات و وسائل أخرى تتم بالعنف، و يندرج مفهوم الحرب في هذا السياق و لو أن الكثير من الباحثينالمتاحة أمام صانع القرار لخدمة أهداف الوحدة أو المجموعة التي يمثلونها[10].

المطلب الثاني: أنواع و دوافع النزاع

يمكن إعطاء تصنيفات عديدة للنزاع بحسب العناصر التالية:

من حيث الطبيعة، نزاعات سياسية، اقتصادية، أيديولوجية.

من حيث عدد الأطراف: ثنائية أو متعددة الأطراف، أي طرق ضد طرق، مجموعة ضد مجموعة أو دولة ضد دولة، دولة ضد جماعة.

من حيث المدى الجغرافي: إقليمية، جهوية، داخلية، دولية.

من حيث الخطورة: نزاع مسلح، نزاع الحوار، نزاع اللعب[11].

فهناك ثلاثة أنواع سياسية:

النزاع الدولي الكبير: و هو النزاع الذي تتعدى فيه أطراف النزاع و يتسم هذا النزاع بالصعوبة في إيجاد آليات تسوية هذا النزاع لتتعقد و تتشابك أطراف النزاع و اختلاف الرؤى و المصالح.

النزاع الدولي الصغير: تتقلص فيه أطراف النزاع و غالبا ما يتعلق هذا النوع بالمسائل الحدودية و قد تجد سهولة في تسويتها مقارنة بمسائل النزاعات الكبيرة سواء بالطرق الدبلوماسية المباشرة أو غير المباشرة عبر الوساطة، كما هو الشأن في النزاع المالي و دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات عبر الوساطة.

النزاع على الموارد: النزاعات الدولية في القرن العشرين حسب الطرح الجيوبوليتيكي نزاعات على النفطاليورانيوم، الألماس، و هي ذات أبعاد اقتصادية، و كذا الهوية الجماعية أي أن النزاع على الموارد و الإستلاء على المواقع، و تكون هذه الهوية ذات طابع أثني، قومي، أو ديني أو مجموعة هذه المعايير،كما أن الواجهات القومية الاثنية يمكن أن تكون داخل دول أكثر استقرارا و في

---

[8] – ثابت عبد الحافظ علي فتحي، النظرية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة، 1997. ص217.

[9] – ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت:دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص ص292–294.

[10] – نفس المرجع السابق.ص. ص 295–296. .

[11] – نفس المرجع السابق، ص ص 324–325.

مرحلة إعادة الترتيب الجغرافي بحيث تدفع الجماعات الاثنيةنحو المزيد من المطالب السياسية كالانفصال، الحكم الذاتي، الاستقلال عن الدولة المركزية مثل مالي و الطوارق حاليا[12].

المبحث الثالث: مفهوم الصراعات الاثنية العرقية.

تعد الاثنيةمن بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة بتفكك العديد من الدول، ولا تزال العديد من البلدان تعاني منها وتسعى جاهدة لإيجاد الأساليب والطرق لإدارة تنوعها الإثني

المطلب الأول: تعريف الاثنية.

تشير الموسوعة البريطانية للجماعة العرقية أو الاثنية إلي أنها جماعة اجتماعية وفئة من الأفراد في إطار مجتمع اكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة،والروابط القومية أو الثقافية. لكن هناك تعريفات أخرى ترتكز على علاقات القوة في المجتمع ،فترى الجماعة الاثنية على أنها تلك الجماعة التي تعرف نفسها وتعرف من جانب الآخرين على أساس أنها حائزة لمقومات ثقافية مختلفة عن الجماعات المسيطرة، الأمر الذي يؤثر في حقوقها في المساواة السياسية والاجتماعيةالاقتصادية في محيطها الأشمل ولكي نطلق على جماعة مجتمعا اثنيا لا بد من تلاقي المعايير التالية[13]:

لابد للجماعة من اسم وذلك ضروري لأنه الرمز الشخصي للجماعة لان افتقارا لاسم يعكس هوية جماعية غير مكتملة التطور.

الاعتقاد الراسخ في أصل مشترك الذي يربط ميزة الجماعة فيما بينها. والاشتراك في تراث واحد، وهو غالبا ما يكون أساطير تناقلها الأجيال.

التاريخ والذي يمثل المذكرة الجماعية التي ترص الإلهام الفكري للجماعة هذا التاريخ غالبا ما يكون سببا في الشعور والإحساس بالماضي والمصير المشترك.

الاشتراك في ثقافة واحدة نقوم على توليفة من : اللغة, والدين والقوانين, والعادات والمؤسسات والزي والموسيقى والحرف والمعمار والطعام, ولابد للجماعة من أن تشعر بالارتباط لإقليم محدد قد تتوطن أو قد لا تتوطن فيه.

لا بد للأفراد أن يفكروا في أنفسهم كجماعة تسعى لتأسيس مجتمع اثني بمعنى الإحساس بإثنيتهم المشتركة فالجماعة لابد وأن تكون مدركة لذاتها ولابد أن تكون متضامنةفهذا الأخير يحدد قوة الترابط بين أعضاء الجماعة فهو مقياس تماسك الجماعة[14].

إن مصطلح **أثنية (عرقية)** تعني أناس أو قوم و تدل الاثنية على الرمز و الشعار للفرد و هي عبارة عن التراث الثقافي الذي يرثه الفرد عن المجموعة الاثنية التي ينتمي إليها فهذا التعريف يركز على الانتماء العرقي و الأصل هو العنصر الأساسي و العامل المهم و المحدد لكل التعريفات الاثنية في العلوم السياسية.

إن الجماعات الاثنية هي تجمع بشري يترابط أعضاؤه فيما بينهم من خلال روابط مشتركة كوحدة الأصل أو القومية الثقافية، و هم يعيشون معا داخل إطار حضري ثقافي مخالف لإطارهم الحضاري الثقافي بيد أنهم يظلون محتفظين بتميزهم الثقافي.

و لعل تعريف **"أنتوني سميث"** "Antony Smith" من أهم التعريفات للإثنية لأنه يتضمن عناصر أساسية لا يمكن الاستغناء عنها و هي[15]:

مجموعة السكان: و هذا يعني التركيز على العدد أي على نسبة معينة من السكان.

الأصل المشترك: فهذا العنصر جوهري و لا يمكن الاستغناء عنه و هو الركيزة الأساسية للمجموعةالعرقية.

الارتباط بإقليم خاص: أي وجود وطن وليد تقطنه المجموعة الاثنية

المطلب الثاني: تعريف الأقليات.

هناك عدة مصطلحات للدلالة على الأقليات ، وكثيرا ما تستعمل في اللغة الانجليزيةولا تستعمل عادة في اللغة العربية، إن الأصل اللغوي لكلمة أقلية في تعريف القاموس المحيط هي من كلمة " قل يقل فهو قليل" ويقال اقله جعله قليل، وقوم قليلون و أقلاء قلل وقليلون[16]. وجاء في منجد اللغة والأعلام، قل وقلا ضده كثرة، أما في الموسوعة السياسية نجدها " مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي[17]. " أما عن تعريف الموسوعة البريطانية الجديدة فالأقلية هي" مجموعة متمايزة ثقافيا أو اثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع اكبر وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة يحمل داخله شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية[18] و في معجم أخر، نجد تعريف الأقليات بأنها مجموعة من رعايا دولة ما تختلف عنا لأغلبيةفي الانتماء ألاثني أو القومي

---

[12] – ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية ، نفس المرجع السابق، ص 325.

[13] –أحمد ادابير، التعددية الاثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي ،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر، 2012، ص ص–17 18.

[14] –عبد الحافظ أحمد،الدولة والجماعات العرقية،دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان (2000 .1991) ،القاهرة،: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،2005 ،ص31 .

[15]-E.M.Burge,The resurgence of ethnicity, Myth 07 reality, Ethnic and racial studies,vol1,n°03,July1978.p226

[16] –ظاهر الزاوي الطرابلسي، ترتيب القاموس المحيط: ج3 ،القاهرة،مطبعة الاستقامة، 1959 ،ص04 .

[17] – الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية،ط3 ،ج1 ،بيروت،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990 ،ص 244.

[18] –حيدر إبراهيم وميلاد حنا،أزمة الأقليات في الوطن العربي، ط1 دمشق:دار الفكر،(2002 ،ص21 .

أو الديني، وغالبا ما تشعر الأقليات بالحاجة إلي تشريعات تضمن حمايتها وحرياتها الدينية والثقافية ومساواتها مع الأكثرية في التمتع بجميع الحقوق المدنيةو السياسية[19] .هناك العديد من التعريفات الاصطلاحية حول مفهوم الأقلية كلا وفق معايير متنوعة ومختلفة، و كما تطرق إليه الدكتور "احمد وهبان" فيمكن تمييز ثلاثة اتجاهات فكرية بصدد تعريف الأقلية :

أنصار معيار العدد أي عدد أفراد جماعة الأقلية مقارنا بعدد باقي أفراد المجتمع

الاتجاه الثاني ومضمونه أن الأقلية، هي كل جماعة عرقية مستضعفة (التأكيد على معيار الوضع السياسي و الاجتماعي للأقلية).

الاتجاه الثالث وفحواه أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقعا[20].

بدأ بالاتجاه الأول وهو اتجاه أنصار معيار العدد سنتناول بعض التعاريف في هذا الصدد:

الأقلية هي مجموعة مع السكان لديهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة و العادات، فمفاد هذا التعريف أن الأقلية هي جماعة عرقية متمايزة عن غالبية سكان مجتمعها بصدد شتى مقومات الذاتية العرقية.

ينصرف اصطلاح الأقلية على وجه العموم إلي أية طائفة من البشر المنتمين إلي جنسية دولة بعينها متى تميزوا عن أغلبية المواطنين المكونين لعنصر السكان في الدولة المعينة، من حيث العنصر أو الدين أو اللغة[21]، وهناك من يعرف الأقلية بأنها" جماعة من بين رعايا الدولة تنتمي بجنسها أو بلغتها أو بدينها إلي غير ما ينتمي إليه غالبية الرعايا[22]."

و هناك من يعرفها أنها " ذلك الجزء من سكان الدولة الذي ينتسب أفراده إلي أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان[23].

و هكذا يتضح في ثنايا ما تقدم تركيز أصحاب التعريفات السابقة على معيار العدد إذ يستفاد من هذه التعريفات قاطبة أن الأقلية لا تعدو أن تكون " الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعها إذا كان المعيار العددي فقط، فيؤخذ على هذا الاتجاه عدم إشارة أتباعه إلي الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأقليات ووزنها داخل الدولة كجماعة صغيرة تتميز بخصائص معينة هذا من جهة أنصار معيار العدد.

أما من ناحية الاتجاه الثاني والذي يرى أن الأقلية هي كل جماعة عرقية مستضعفة، فأنصار هذا الاتجاه ينحون في تعريفاتهم لجماعة الأقلية إلي التركيز على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة إذ تعد أقلية – لديهم – كل جماعة عرقية مستضعفة أو (مقهورة) من الناحية السياسية ومفتأت على حقوقها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية وذلك بغض النظر عن عدد أفراد هذه الجماعة حتى لو كانوا يمثلون أغلبية عددية إزاء ما عداهم من أفراد مجتمعهم[24].

نلاحظ من هذا التعريف أن الموقع الأدنى لأي جماعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية يجعلنا نطلق عليها لفظ أقلية.

فهذا المعيار يمكن أن يسمي بالمعيار السوسيولوجي أو معيار الأهمية، وفي هذا الصدد هناك تعريف يري أن الأقلية هي " مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة، تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب ،تصبو إلي حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة بها" فالأقلية حسب هذا المعيار هي الربط بين ثلاثة عناصر هي المقومات الثقافية أو الطبقية، الشعور بالتمايز بموجبها و المصالح المستقاة من الحرص عليها[25]. ومنه نجد أن الأقلية هي" جماعة تشارك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية و في عدد من لمصالح التي تكرسها التنظيمات و أنماط خاصة للتفاعل، و ينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم عن الآخرين نتيجة التميز السياسي و الاجتماعي و الثقافي ضده مما يؤكد تضامنهم و بدعمه فأفراد هذه الجماعة يعانون من معاملة قوامها عدم المساواة مع الآخرين لذلك فهم يشعرون بأن ثمة تميز جماعي يمارس في مواجهتهم[26].

و فضلا عما سبق فهناك تعريف أخر قوامه أن الأقلية جماعة من الناس تختلف عن الآخرين في مجتمع ما من حيث العرق أو القومية أو الدين أو اللغة و ترى هذه الجماعة كجماعة متميزة فعلاوة على ذلك فهذه الجماعة بعيدة عن السلطة و من ثم تكون عرضة للاستبعاد و التمييز و المعاملة المختلفة.

هذه الجماعة كجماعة متميزة فعلاوة على ذلك فهذه الجماعة بعيدة عن السلطة و من ثم تكون عرضة للاستبعاد و التمييز و المعاملة المختلفة[27]. و خلاصة القول في شأن هذا الاتجاه أن أنصاره يؤكدون في تعليقاتهم على أن الأقلية في اعتقادهم هي أية جماعة عرقية شرط أن تكون الأدنى مستوى و مستضعفة و غير مسيطرة و تعاني من الاضطهاد و التمييز و الاستبعاد بغض النظر عن عددها، فالأقلية إذا ليست هي الأقل عددا إنما هي الأقل أهمية على مستوى الاجتماعي و الاقتصادي.

أما إذا أتينا إلى مفهوم الأقلية حسب الاتجاه التالي و الذي يرى أنصاره أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا و الأدنى موقعا فنجد أن أنصار هذا الاتجاه أغلبهم من المشتغلين بالدارسات القانونية و هم يذهبون بصدد تعريفهم للأقلية إلى الجمع بين معيار

---

[19] –ظاهر حسين،معجم المصطلحات السياسية والدولية،) بيروت،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .والتوزيع(2011 ،ص41 .

[20] –وهبان أحمد،الصراعات العرقية واستقلال العالم المعاصر (دراسة في الأقليات والحركات العرقية)،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية، 1997 ، ص 151.

[21] –محمد سامي عبد الحميد،أصول القانون الدولي العام،ج1 العام، الجماعة 115. تاريخ)،ص الجامعية،بدون الثقافة الدولية،مؤسسة ،(

[22] – حافظ غانم محمد، مبادئ القانون الدولي العام، ط)3 القاهرة: دار النهضة العربية،(1972 ،ص523 .

[23] – مقلد إسماعيل صبري،العلاقات السياسية، (القاهرة،المكتبة الأكاديمية)، 1991 ،ص 106.

[24] –وهبان أحمد،الصراعات العرقية أحمد،مرجع العالم واستقرار سبق المعاصر،ص ذكره، 158

[25] – نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،) القاهرة : مكتبة النهضة(1988 ،ص19 .

[26] -Wagley,charles,Minorities in the new world, Colombia university,press,new yourk,1985,p04.

[27] –علام وائل حماية أحمد،حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، القاهرة) دار: النهضة العربية، 1994 (08 ،ص

العدد و معيار الوضع الاجتماعي و ألاقتصادي و مجمل تعريفاتهم تتمحور حول أن الأقلية " هي الجماعة العرقية ذات الكم البشري الأقل و الوضع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي الأدنى أو عير المسيطرة في مجتمعها و من بين تعريفات هذا الاتجاه للأقلية :

هي مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو ثقافة و غير مسيطرة و غير مهيمنة و تشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها[28] في عام 1985 تبنت اللجنة الفرعية لمنع التميز و حماية الأقليات تعريفا قدمه احد أعضائها للأقلية " : أنها جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية و يكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة و لهم خصائص عرقية دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلبية السكان و يكون لديهم شعور بالتضامن فيما بينهم و يشجعه وجود ولو ضمنيا إرادة جماعية للبقاء كجماعة متميزة، و هدفه هو تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع و القانون.

من هذين التعريفين نستنتج أن مفهوم الأقلية مرهون بوجود جماعة أقل عددا و غير مسيطرة، ذات وضع اجتماعي أدنى تعاني من حرمان من الاشتراك الكامل في حياة المجتمع و التمتع بنفس المستوى مع الحقوق و الامتيازات لجماعة الأغلبية، و بالتالي نستفيد من هذه التعاريف أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا و غير المسيطرة سياسيا و بالتالي اجتماعيا و اقتصاديا.

و هناك تعريف آخر لعله الأشمل من هذه التعاريف في هذا الصدد مفاده أن الأقلية " هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم التي تتمايز عن غيرهم من السكان من حيث السلطة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة، و يكون أفرادها مدركين للمقومات ذاتيتهم و تمايزهم، ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها غالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثيرا منها بدرجات متفاوتة من التميز و الاضطهاد و الاستبعاد في شيء قطاعات المجتمع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية[29] و بعد أن تعرضنا إلى كل هذه التعاريف السابقة حسب اتجاهاتها الفكرية، تجدر بنا الإشارة إلى معايير أخرى في تعريف الأقلية مثل معيار المشاعر أي مدى إحساس هذه الجماعة بالشعور " الأقلوي " الذي يكون مصدره شعور هؤلاء بالتميز في الواقع الذي يحدث نتيجة ظروف تاريخية معينة يمكن تجاوزها[30].

و معيار التمايز عن الأغلبية و في هذا الصدد يؤكد السيد " علي كتاني " على معيار التمايز عن الأغلبية بتعريفه للأقليات بأنها جزء من سكان دولة معينة مع اختلافها عن باقي السكان من حيث امتلاكها لخصوصيات معينة، كما أن الأغلبية تراها بصورة مختلفة أو تعترف لها بمكانة خاصة مجتمعيا[31].

المطلب الثالث: تصنيف الجماعات الاثنية

بخصوص تصنيف الجماعات الاثنية نجد أن هناك العديد من الاتجاهات المتباينة في هذا الصدد و يرجع ذلك إلى الاختلاف في الأسس التي يرتكز عليها الباحثون في التصنيف:

تختلف الجماعات العرقية عن بعضها البعض و ذلك من خلال العديد من الخصائص منها الذاتية، كالسلالة و الدين و اللغة و أخرى مرتبطة بالوضع الاجتماعي و السياسي لهذه الجماعات و عليه فلا يمكن تصنيف المجموعات الاثنية وفق لمعيار واحد

ركّز بعض الباحثين على معيار الصفات المميزة لجماعة إثنية في تصنيف الجماعات الاثنية و التفرقة بينها و يسميه البعض الآخر بمعيار المقومات الذاتية و تتمثل في الأساس في السلالة، الدين و اللغة و لهذا فقد يشترك أفراد جماعة عرقية ما في واحد أو أكثر من هذه الخصائص فنجد: جماعة سلالية، جماعة دينية، جماعة لغوية.

فالجماعة الاثنية مفهوم قد يتبع نطاقه ليشمل عدة أشكال التمايز، و قد يضيق ليقتصر على التمييز العرقي دون مستواه و تصنف الجماعات الاثنية من عدة زوايا كالسلالة و العنصر أو اللغة و الثقافة، أو الدين و الطائفة كما تصنف أيضا وفق لغاياتها: اندماجية – انفصالية أو إستعلانية[32].

و على أية حال فإننا نرى أن إظهار الاتجاهات في هذا الصدد على حد تعبير الدكتور **"أحمد وهبان"** تتمثل في اتجاهين و هما:

الاتجاه الأول:

و يستند أنصاره في تصنيفهم للجماعات الاثنية إلى المقومات الذاتية للجماعات كوحدة السلالة أو اللغة أو الدين.

الاتجاه الثاني:

و يصنف أنصاره الجماعات الاثنية استنادا إلى موقعها السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي في مجتمعها، كما أن هناك معيار آخر و هو المولد و طبيعة النشأة[33].

وفي الأخير نكون قد تعرفنا ووقفنا على أهم أدوار ومفاهيم النظريات المفسرة لحل النزاعات الدولية في إطار ما يعرف بمنظمة دولية في حل نزاع دولي لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار وكذلك تحقيق الرفاهية للتخلص من حدة النزاع وفق الأدوار الفعالة.

---

[28] – السيد محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، (الإسكندرية : منشأة المعارف، 1990 ، ص97 .

[29] – وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص176 .

[30] – حوار سليمان وليم حول علمي قلادة، السياسة الوطن في السياسي والاستقرار الأقليات العربي، العدد الدولية، 92 . ابريل 2003 ، ص288.

[31] -Kettani mohamed ali, The problems of muslim minorities and their Solutions, in muslim communites in non muslim Islamic council of Europe, London, 1980, p29.

[32] – وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص 182 .

[33] – نفس المرجع، ص 183 .

خـــلاصـــــة:

وفي الأخير نكون قد تعرفنا ووقفنا على أهم أدوار ومفاهيم النظريات المفسرة لحل النزاعات الدولية في إطار ما يعرف بمنظمة دولية في حل نزاع دولي لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار وكذلك تحقيق الرفاهية للتخلص من حدة النزاع وفق الأدوار الفعالة.

تمهيـــــد:

في هذا الفصل سنتناول منظمة الاتحاد الإفريقي من خلال عرضنا لأهم الأجهزة والاختصاصاتوكذا نشأتها وتطورها طبقا لأهداف منظمة الوحدة الإفريقية للإحلال السلم والأمن وفق رؤية جديدة طرحهاالاتحاد الإفريقي كي تتمكن إفريقيا من تكريس جهودها للتنمية ورفع مستوى حياة شعوبها.

المبحث الأول: نشأة منظمة الوحدة الإفريقية و تطورها(1963- 2000).

منظمة الوحدة الأفريقيةنموذج للمنظمات الدولية الإقليمية القائمة على وحدة الإقليم، حيث أنها تجمع دول القارة الأفريقية، وسوف نتناول دراستها من حيث نشأتها، ونظامها الأساسي الذي يتناول أهدافها ومبادئها، أحكام العضوية و عوارضها، و أجهزة المنظمة.

المطلب الأول: نشأة و قيام منظمة الوحدة الأفريقية.

منظمة الوحدة الإفريقية هي منظمة دولية ذات طابع إقليمي، تم تبني ميثاقها في المؤتمر الذي عقد في أديس أبابا في25 مايو 1963، وقّعت 32 دولة على ميثاقها حيث جسد هذا التاريخ شهادة ميلاد لأول منظمة إقليمية تضم كافة الدول الإفريقية المستقلة لذا فقد اعتبرت منظمة الوحدة الإفريقية منبر أفريقيا لتسوية الخلافات بالطرق السلمية بين دول القارة من ناحية، و قناة اتصال لتدعيم الحوار و التعاون بين الدول النامية حصل معظمها حديثا على الاستقلال من ناحية ثانية، بالإضافة لتواكبها كتكتل إفريقي مع التطورات الدولية في تلك الفترة[34].

و في هذا الإطار تبنت منظمة الوحدة الإفريقية بعض الشروط الإجرائية البسيطة لاكتساب العضوية فيها، الأمر الذي أدى لأتساع عضويتها ليشمل كافة دول القارة الـ53. قامت منظمة الوحدة الإفريقية بموجب الميثاق الذي وقعته الدول المؤسسة و قد جاء هذا الميثاق بمواده الـ 23 و لغاته الأربعة الرسمية (العربية، الأمهرية،الإنجليزية و الفرنسية) معبرا عن صيغة وسيطة بين الأنصار و الرافضين لها، و ينطلق من كون المنظمة أداة للتنسيق و التعاون بين الدول الإفريقية و لكنه لا يصل بها إلى حد تطبيق فكرة الحكومة الإفريقية – سرعة الاتفاق على آليات عمل موحدة، و كذلك سعت دائما للوساطة في أي نزاع ينشب بين أعضائها، دعم و تنشيط حركات التحرير الإفريقية ضد الاستعمار، و رغم عدم نجاح هذه الجهود في الكثير من الأحوال إلا أنها سعت دائمللي ترسيخ قاعدة الحوار و اللجوء إلى الطرق السلمية و قدسية الحدود القائمة، كمنهاج حاكم لكافة تحركاتها. هذا على المستوى السياسي، و بالنسبة على مستوى قضايا التنمية في29 افريل 1980 بخطة لاغوس و التي تركزت على عدة نقاط أهمها التعاون و التكامل بين الدول الأعضاء من خلال التضامن على أن يتم ذلك بصفة تدريجية خلال فترة انتقالية أقصاها34 عاما[35].

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية.

حددت المادة الثانية من الميثاق أهداف المنظمةبما يلي:

– تقوية وجدة الدول الإفريقية و تضامنها بالإضافة أن تعمل المنظمة على تحقيق التنسيق و التعاون لتحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا و الدفاع عن سيادة و سلامة الأراضي و استقلال الدول الأعضاء و كذلك تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[36]. و قد حددت المادة الثانية أيضا وسائل تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء بالنص على أن ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامة و يعملون على التوفيق بينها خاصة في الميادين التالية: التعاون السياسي و الدبلوماسي، التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل و المواصلات، التعاون التربوي و الثقافي، التعاون الصحي و الرعاية الصحية و التغذية و كذلك التعاون في الدفاع و الأمن.

أما المبادئ الأساسية للمنظمة فهي:

– المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، احترام سيادة الدول الأعضاء و سلامة أراضيها و حقها الثابت في كيانها المستقل، أما عن دور المنظمة في تسوية النزاعات فقد كانت هناك مرحلتين ينبغي التمييز بينهما، فالمرحلة الأولى من 1963-1990 و المرحلة الثانية من 1991-2001 و تميزت المرحلة الأولى بأن النزاع كان ينشب بين الدول الأفريقية، بينما تميزت المرحلة الثانية بنشوب الحروب داخل الدول نفسها و تتعلق بالحروب الأهلية و العرقية كما هو عليه الحال في شمال مالي، الصراع العرقي بين العرب و الطوارق.

تمسكت منظمة الوحدة الأفريقية في كل نزاعات القارة بمبادئ ميثاقها و أهمها التسوية[37] السلمية للمنازعات و احترام حدود الدول الموروثة عن استقلالها و من الملاحظ عدم استفادة المنظمة من نخبة الوساطة و التوفيق التي أنشأها الميثاق و إنما كانت تحث الدول على التسوية القضائية أمام محكمة العدل الدولية مثل النزاع الحدودي بين نيجيريا و الكامرون و الذي أدى لاحتكاك مسلح بين الدولتين و أُحيل لمحكمة العدل الدولية بناءا على توصية المنظمة1994 و كذلك النزاع بين ليبيا و تشاد في فترة 1990- 1994 حيث تعاونت المنظمة مع الأمم المتحدة بمراقبة و تنفيذ في الحكم الصادر في هذا الشأن في فيفري1994 كما أرسلت بعثة تشاد لحفظ السلام و حرصت المنظمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، و استحدثت نظام قوات حفظ السلام التي

---

[34] – د.خليل حسين، المنظمات القارية و الإفريقية، ط1،(دا المنهل اللبناني،2010) ص،ص306،305.

[35] – د. خليل حسين، نفس المرجع، ص 307.

[36] – د. محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية و المنظمات العالمية و الإقليمية المتخصصة)، مرجع سبق ذكره ص ص 416–417.

[37] – د. ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات في فض المنازعات ، (بيروت، دار القومية العربية للثقافة و المنشورات و النشر، 2002)، ص ص.22–23.

لعبت دورا مهما في مراقبة وقف إطلاق النار المتفق عليه بين الأطراف المعنية و على ذلك فإنّ المنظمة قد أدت دورا حيويا في تسوية المنازعات الأفريقية سلميا[38].

المطلب الثالث: أجهزة منظمة الوحدة الأفريقية.

سعت منظمةالوحدة الأفريقية إلى تحقيق الأهداف التي حددها الميثاق في المادة السابعةبواسطة الأجهزة التالية:

أ - **مؤتمر رؤساء الدول والحكومات:**

ويضم في عضويته رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم، وهو يعقد اجتماعاتهمرة على الأقل كل عام، وله أن يعقددورة غير عادية إذا تقدم أحد الأعضاء بطلب ووافق عليه أغلبية الأعضاء، بشرط حضور ثلثا الأعضاء لهذا الاجتماع.

و يختص المؤتمر بدراسة الموضوعات الهامة ذات الاهتمام المشترك لدول القارة الأفريقية، ويملك حق إعادة النظر في جميع أجهزة المنظمة، وأوجه نشاطها، ويقوم المؤتمر أيضاً بالإشراف على الوكالات المتخصصةالمنشأة بموجب أحكام الميثاق.

و لكل دولة عضو صوت واحد ويتم اتخاذ القرارات بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين وذلك في المسائل الموضوعية أما في القرارات الإجرائيةفتصدر بالأغلبيةالمطلقة، ولتحديد طبيعة المسائلة يفصل فيها المؤتمر بالأغلبية المطلقة.

ب- **مجلس الوزراء**

يتشكلمن وزراء خارجية الدول الأعضاء، أو الوزراء الذين يتم تعيينهمفي مكانهم، ويكلف مجلس الوزراء بتنفيذ قرارات المؤتمر. وتطبيقاً لنص المادة 12 فإن اختصاصات مجلس الوزراء هي:

1 - التحضير للمؤتمر وتنفيذ قراراته.

2 - تنسيق التعاون بين الدول الإفريقية في كافة المجالات؛ السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والغذائية، والصحية، وشئون الدفاع والأمن، وغيرها من المجالات الأخرى.

3 - إقرار الميزانية، وكذلك إقرار لوائح اللجان المتخصصة، والمجلس هنا مقيد بمجموعةمن المبادئ وهى، أن لكل دولة عضو صوت واحد، وتؤخذ القرارات بالأغلبيةالعادية، ولا يعتبر المجلس صحيح إلا إذا عقد بحضور ثلثا الدول الأعضاء.

و يصدر المجلس قراراته في صورة توصياتتعرض على المؤتمر لإقرارها؛ لأن المجلس مسئول أمام المؤتمر و للمجلس حق إنشاء لجان وجماعات مؤقتة، ويعقد المجلس دورة عادية في فبراير، ودورة في أغسطس تخصص لإعداد جدول الأعمال الخاص بالمؤتمر.

ج- **الأمانة العامة**[39]:

تطبيقاًلنصوص المواد16-17-18 من ميثاق المنظمة؛ تختص الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقيةبتصريف أمور المنظمة. ويتولى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات تعيين الأمين العام والأمين العام المساعد، وتحديد مهامه وشروط خدمته، وكذلك الأمر بالنسبة لمعاوني الأمين العام وفقاً لأحكام الميثاق واللوائح التي يقرها مؤتمر القمة ويتسعدور الأمين العام ليشمل مجالات غير إدارية؛ مثل دوره في تفسير مبدأ عدم المساس بالحدود القائمة.

وتطبيقاً لنص المادة 23 من الميثاق يقوم الأمين العام بإعداد الميزانيةويتلقى طلبات العضوية تطبيقاًللمادة 27 ، وقبول طلبات انسحاب الأعضاء وفقاً لنص المادة 32 ، والتعديل تطبيقاً لنص المادة

د- **اللجان**[40]:

إعمالا لنص المادة (20) من الميثاق قرر مجلس رؤساء الدول إنشاء العديد من اللجان الفنية.وهذه اللجان تتكون من الوزراء المختصين أو غيرهم من الوزراء أو المفوضين الذين تقوم حكومات الدول بتعيينهم لهذا الغرض.ومن ابرز هذه اللجان:

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية،و هدفت إلى تحقيق التعاون بين الدول الأفريقية وتنسيق هذا التعاون من أجل رفع مستوى المعيشة في الدول الإفريقية.

لجنة الدفاع:وعملت على تنفيذ ما قد يعهد إليها به من قبل مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في حالة العدوان أو التهديد بالعدوان.

لجنة القانونيين الأفارقة: وهي وليدة ما بلور من أفكار في مؤتمر القانونيين الأفرواسيويين في مدينة كونا كري في15 أكتوبر1962 وقد صدر قرار باعتبارها لجنة تابعة للمنظمة وهي لجنة استشارية وليست متخصصة.

لجنة التنسيق لتحرير إفريقيا: مهمتها هي تنسيق المعونات المقدمة لحركات التحرر الوطني في البلاالإفريقية .وكانت المساعدات تقدم إلى حركات التحرر التي اعترفت بها المنظمة،وهي منظمة شعوب جنوبإفريقيا ،المؤتمر الوطني الإفريقي لزيمبابوي.الجبهة الوطنية لتحرير ساحل الصومال،المؤتمر الوطني الإفريقي(جنوب إفريقيا)، حركة تحرير جيبوتي.

لجنة الوساطة و التوفيق والتحكيم، و تعود أهميتها إلى طبيعة مشكلات القارة وتعددها، ووفقا للمادة التاسعة عشرة من الميثاق يلتزم الأعضاء بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية.

المبحث الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الإفريقي.

جاء الإتحاد الإفريقي كبديل لمنظمة الوحدة الإفريقية التي قرر رؤساء الدول الإفريقية استبدالها بمنظمة إقليمية تكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية التي تواجه القارة الإفريقية فهو عبارة عن منظمة إقليمية تضم دول القارة الإفريقية في

---

[38] – د. خليل حسين، المنظمات القارية و الإفريقية، مرجع سبق ذكره، ص– 302.

[39] – د. خليل حسين، المنظمات القارية والإقليمية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 314–315.

[40] – نفس المرجع، ص 316.

إطار مؤسسي جديد يطرحه القانون التأسيسي للإتحاد في خصوص منع و إدارة و حل الصراعات الإفريقية الراهنة مثل الصراع في شمال مالي بين العرب و الطوارق.

المطلب الأول: نشأة الاتحاد الإفريقي

الدعوة إلى الاتحاد الأفريقي، ليست جديدة فقد بدأت منذ سنوات طويلة، على حدّ قول وزير الوحدة الأفريقية الليبي، **عبد السلام التريكي**، في حديثه المطول إلى جريدة" الشرق الأوسط" الذي جاء فيه: " حتى قبل إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، عام 1958، بدأت الدعوة إلى الاتحاد الأفريقي[41]، وأطلقها قادة أفارقة كبار، مثلا الرئيس **جمال عبد الناصر** و **كوامي نكروما**، و **جوليوس نيري ري** و **موديبوكيتا**، وغيرهم. ومنذ عام 1964 بدأت المطالبة بهذه الوحدة، خاصة من قبل الرئيس **نكروما**."

أولا: جغرافية الاتحاد:

تبلغ مساحة دول الاتحاد مجتمعة حوالي29.922.059 كم مربع، بالإضافة إلى العديد من الجزر البعيدة عن السواحل مثل جزيرة مدغشقر التي تعتبر من رابع اكبر الجزر في العالم وهي تشكل ما يقارب2% من مجموع مساحة القارة الإفريقية ضيف إلى ذلك جزر السيشل و ساوت ومي و بنسيب و جزر القمر، وتمتد سواحل القارة الإفريقية على طول24.165 كم ، ويتشكل مناخ القارة من العديد من المناحات المختلفة منها الصحراوي و الاستوائي، وتوجد بالقارة العديد من البحيرات العذبة و النهار أشهرها نهر النيل أما عدد سكان دول الاتحاد الإفريقي فيقدر بحوالي مليار نسمة (10000.000).

ثانيا: اللغات الرسمية للاتحاد:

اللغات الرسمية المعمول بها في الاتحاد الإفريقي حسب ما جاء في القانون التأسيسي للاتحاد هي:

1 - العربية.
2 - الانجليزية.
3 - الفرنسية.
4 - البرتغالية.

و قد تم تعديل القانون التأسيسي في عام2003م، بإضافة اللغة الاسبانية و السواحيلية و اللغات الإفريقية الأخرى، وتغير وصف تلك اللغات من لغات العمل إلى اللغات الرسمية للاتحاد الإفريقي، وقد تأسست أكاديمية افريقية للغات لتعمل على تشجيع استخدام اللغات الإفريقية بين شعوب القارة حرصا على عدم انقراضها.

ثالثا: مراحل نشأة الاتحاد الإفريقي

لقد مر الاتحاد الإفريقي بمراحل عدة حتى تكتمل صورته النهائية وتتمثل هاته المراحل في ما يلي:

المرحلة الأولى[42]: شهدت الدورة العادية رقم (25) لمؤتمر رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية (الجزائر 14/12 فيفري 1999) أول لبنات مسيرة إنشاء الاتحاد الإفريقي، وذلك بصدور القرار بقبول المؤتمر للدعوة المقدمة من الرئيس الليبي الراحل العقيد معمر لقذافي لاستضافة بلاده لمؤتمر قمة استثنائي للمنظمة خلال الفترة الممتدة من6_9 سبتمبر 1999، لمناقشة سبل و أدوات تفعيل منظمة الوحدة الإفريقية بما يتماشى مع التطورات السياسية و الاقتصادية العالمية و إعداد القارة الإفريقية بما يضمن لها الحفاظ على مقدراتها الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية في إطار عملية العولمة.

المرحلة الثانية: وبناء عليه إستضافت مدينة سرت الليبية خلال يومي8 و9 سبتمبر1999، القمة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية وهي القمة التي صدر عنها إعلان سرت يوم1999/9/9.

المرحلة الثالثة: وترتيبا على التكليف الصادر بإعلان سرت اتصالا بإنشاء الاتحاد الإفريقي قامت الأمانة العامة للمنظمة بإعداد مشروع نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي الذي تمت دراسته في عدد من الاجتماعات:

الاجتماع الأول للخبراء القانونيين و البرلمانيين لبحث مشروع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي وبرتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا " بأديس أبابا، 17_21 افريل 2000 ".

الاجتماع الثاني للخبراء القانونيين والبرلمانيين لبحث مشروع القانون التأسيسي وبرتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا " طرابلس 27_30 مايو 2000 ".

المؤتمر الوزاري لبحث مشروع القانون التأسيس للاتحاد الإفريقي وبرتوكول إنشاء برلمان عموم إفريقيا "31_2 جانفي 2000 ".

المرحلة الرابعة[43]: وقد تم التقدم بمشروع الوثيقة التأسيسية للاتحاد الإفريقي إلى الدورة العادية رقم36 لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء بالمنظمة " ليومي12-10 فيفري2000، " حيث تم اعتماد القانون التأسيسي رسميا في11فيفري 2000، كانت 27 دولة قد وقعت على الوثيقة وهم كالتالي: (الجزائر، الجمهورية العربية الصحراوية ليبيا، السودان، بوركينافاسو، بوروندي، الرأس الأخضر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، جيبوتي، غينيا الاستوائية الجابون، إثيوبيا، غامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليسوتو، ليبريا، مدغشقر، مالاوي، مالي، النيجر، السنغال، سيراليون، توجو، زامبيا، بنين) بينما قامت مصر بالتوقيع على القانون التأسيسي للاتحاد في2001/1/18، بأديس أبابا وتم التصديق عليه لاحقا.

المرحلة الخامسة: وفي هذه المرحلة قامت مصر بإدخال بعض التعديلات على مشروع الوثيقةفيما يخص الديباجة والمادة 35منها، وتعديل على المادة الرابعة (ح) بما من شانه قصر حق الاتحاد في التدخل بالدولالأعضاء على ثلاث حالات هي: جرائم الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب

---

[41] – د. محمود أبو العينين، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية ، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، 2001، ص ص 91–92.

[42] – د. محمود أبو العينين، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 92–93.

[43] – د. محمود ابو العينين، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة أفريقية ، مرجع سبق ذكره، ص ص، 94–95.

المرحلة السادسة: وفيما يتعلق بدخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ فانه وطبقا للمادة28، يتطلب تصديق أغلبية ثلثي الدول الأعضاء، وهو ما يعني تصديق36 دولة من بين 54 دولة عضو، وعلى أن يكون دخوله حيز التنفيذ بعد مضي30 من تاريخ إيداع وثائق التصديق، ومن ناحية أخرى ووفقا للمادة 33 فان القانون التأسيسي يحل محل ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية على أن يظل هذا الميثاق ساري المفعول لفترة انتقالية لا تتجاوز عام أو لفترة إضافية قد يحددها المؤتمر بعد دخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ وذلك لتمكين منظمة الوحدة الإفريقية والجماعة الاقتصادية من اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل كل الأصول و الالتزامات للاتحاد الإفريقي[44].

المرحلة السابعة: وتجدر الإشارة إلى انه بعد دخول القانون التأسيسي حيز التنفيذ تستمر منظمة الوحدةالإفريقية والجماعة الاقتصادية الإفريقية في الوجود من اجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكامالقانون التأسيسي و إنشاء الأجهزة المنصوص عليها في القانون المذكور طبقا لأية قرارات قد تتخذهاالأطراف في الاتفاق، وطبقا للمادة 33 من القانون التأسيسي، فان الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ستكون أمانة مؤقتة للاتحاد الإفريقي للاتحاد إلى أن يتم تأسيس اللجنة

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الاتحاد الأفريقي

لقد نص القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي على مجموعة من الأهداف والمبادئ التي أنشئ من اجلها الاتحاد وهي كالتالي[45]:

أهداف الاتحاد الإفريقي:

1. تحقيق المزيد من الوحدة و التضامن بين الدول الإفريقية وشعوب القارة.
2. حماية سيادة الدول الاعضاء وسلامة أراضيها و استقلالها.
3. الإسراع بعملية التكامل السياسي والاجتماعيالاقتصادي في إفريقيا.
4. تعزيز المواقف الإفريقية المشتركة، حيال قضايا ومصالح القارة وشعوبها والدفاع عنها.
5. تشجيع التعاون الدولي، مع إيلاء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الاهتمام المناسب.
6. تعزيز المبادئ و المؤسسات الديمقراطية، المشاركة الشعبية والحكم الراشد.
7. تعزيز السلام والأمن والاستقرار، في القارة.
8. حماية حقوق الشعوب و الإنسان وتعزيزها وفقا للميثاق الإفريقي للشعوب وحقوق الإنسان وغيره من أجهزة حقوق الإنسان الأخرى.
9. وضع الشروط اللازمة، التي تمكن القارة من أداء الدور المنوط بها في الاقتصاد العالمي.
01. تعزيز التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي وكذلك تكامل الاقتصاد الإفريقي[46].
11. تعزيز التعاون في كافة مجالات النشاط الإنساني، لرفع من مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.
21. تنسيق سياسات الجماعات الاقتصادية الإقليمية، القائمة و المستقبلية لتحقيق مقاصد الاتحاد تدريجيا.
31. دفع تنمية القارة، بتشجيع البحث في كافة المجالات ولاسيما في مجالي العلوم والتقنية.
41. العمل مع الشركاء الدوليين ذوي العلاقة، للقضاء على الأمراض التي يمكن مكافحتها وتعزيز الصحة الجيدة في القارة[47].

مبادئ الاتحاد الإفريقي:

ننتقل الآن إلى مبادئ الاتحاد حيث يلاحظ أن مبادئ ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية قد استبقيت في إعلان سرت كجزء من الأساس التوجيهي للاتحاد الإفريقي، وتتمثل مبادئ الاتحاد في التالي[48]:

1. مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
2. احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.
3. مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.
4. وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.
5. تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.
6. منع استخدام القوة أو التهديد بين الدول الأعضاء[49].
7. عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.

---

[44] – د. إيمان أحمد علاّم، برنامج الدراسات القانونية التنظيم الدولي و الإقليمي ، مركز التعليم المفتوح جامعة بنها، مصر، 2012، ص ص 141–142.

[45] – رانيا حسين خفاجة، الإتحاد الإفريقي خطوة جديدة في مسيرة القارة ، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، العدد 150، مجلد 37، 2002)، ص ص148–149.

[46] – راجع المادة 03 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

[47] – د. أبو العينين محمود، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 182–183.

[48] – المادة 04 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

[49] – د. خليل حسين، المنظمات القارية و الإفريقية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 309–310.

8. حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لقرار المؤتمر في ظروف خطيرة، متمثلة في جرائم الحرب، جرائم الإبادة، الجرائم ضد الإنسانية.
9. التعايش السلمي بين الدول الأعضاء، والحق في العيش بسلام و أمن.
01. حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام و الأمن.
11. تعزيز المساواة بين الجنسين.
21. تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.
31. احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الراشد.
41. تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة.
51. احترام الحياة البشرية، وإدانة ورفض الاغتيالات السياسية والإعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية والهدامة والإفلات من العقوبة.
61. إدانة ورفض التغيرات الغير دستورية للحكومات[50].

المطلب الثالث: أجهزة الاتحاد الإفريقي

يتكون الاتحاد الإفريقي من مجموعة من الأجهزة و المؤسسات و التي تعتبر الهيكل المؤسساتي للاتحاد وهي كالتالي:

أولا: المؤتمر:[51]

تشكيل المؤتمر: تنص المادة السادسة من الميثاق الإفريقي في فقرتيها الأولى و الثانية على انه يتألف المؤتمر من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء أو ممثليهم المعتمدين حسب الأصول.

يعتبر المؤتمر هو الجهاز الأعلى للاتحاد.

دورات الانعقاد: وتنص المادة السادة من الميثاق الإفريقي في فقرتيها الثالثة و الرابعة على انه، يجتمع المؤتمر مرة واحدة في السنة على الأقل في دورة عادية و بناء على طلب أي دولة عضو وبموافقة أغلبية الدولالأعضاء، يجتمع المؤتمر في دورة غير عادية.

يتولى رئيس الدولة أو الحكومة عن طريق الانتخاب بعد المشاورات بين الدولالأعضاء رئاسة المؤتمر لمدة سنة واحدة فقط.

التصويت: حددت المادة السابعة بفقرتيها الأولى والثانية من الميثاق الإفريقي قواعد التصويت التي يتبعها الاتحاد الإفريقي بشان اتخاذ قراراته في كافة المسائل الإجرائية وغير الإجرائية على النحو التالي:

1. يتخذ المؤتمر قراراته بالإجماع، وان تعذر ذلك بموافقة أغلبية ثلثي الدول الأعضاء في الاتحاد غير أن البت في المسائل الإجرائية بما في ذلك معرفة ما إذ كانت مسالة ما إجرائية أم لا، يتم بأغلبية بسيطة.
2. يتكون النصاب القانوني لأي اجتماع المؤتمر من ثلثي كافة أعضاء الاتحاد.

سلطات ومهام المؤتمر: وقد تناولت المادة التاسعة من الميثاق الإفريقي سلطات ومهام المؤتمر على النحو التالي:

توكل للمؤتمر المهام التالية:

1. تحديد السياسات المشتركة للاتحاد.
2. استلام و بحث التقارير والتوصيات الصادرة عن الأجهزة الأخرى للاتحاد و اتخاذ القرارات بشأنها.
3. بحث طلبات الإنظمام إلى عضوية الاتحاد.
4. إنشاء أي جهاز للاتحاد.
5. مراقبة تنفيذ سياسات و قرارات الاتحاد و ضمان الالتزام بها من قبل جميع الدولالأعضاء.
6. اعتماد ميزانية الاتحاد.
7. إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات و الحروب و الحالات الطارئة الأخرى و استعادة السلام.
8. تعيين قضاة محكمة العدل الإفريقية و إنهاء مهامهم.
9. تعيين رئيس اللجنة ونائبه أو نوابه و أعضاء اللجنة و تحديد مهامهم ومدة ولايتهم.

ثانيا: المجلس التنفيذي

يتألف المجلس التنفيذي من وزراء معينون من قبل حكومات الدولالأعضاء ويهتمون بشؤون الاتحاد خاصة التجارة الخارجية و الضمان الاجتماعي و الأغذية و الزراعة و الاتصالات، ويكون المجلس التنفيذي مسؤولا أمام الجمعية العامة لمناقشتها و الموافقة عليها يجتمع المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتينوفي دور غير عادية بناء على طلب أي دولة عضو بموافقة أغلبية ثلثي الدولالأعضاء، وتصدر قرارات المجلس بالإجماع وان تعذر فبموافقة الأغلبية[52]، يختص المجلس التنفيذي وفقا للمادة 13 من الميثاق الإفريقي (بالتجارة الخارجية، الطاقة والصناعة والموارد المعدنية، الغذاء حماية البيئة والنقل و المواصلات).

ثالثا: اللجان الفنية المتخصصة

---

[50] – د. أبو العينين محمود، الإتحاد الإفريقي و مستقبل القارة الإفريقية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 184–185 .

[51] – المادة 04/06 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

[52] – المادة 03/06 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

يشتمل الاتحاد على مجموعة من اللجان المتخصصة في قطاعات معينة حيث لها دورها الفعال في سير نظام الاتحاد الإفريقي.

تشكيلها:

تطبيقا لنص المادة 14 من الميثاق الإفريقي، تنشأ اللجان الفنية المتخصصة التالية التي ستكون مسئولة أمام المجلس التنفيذي وهي:

1. لجنة الاقتصاد الريفي و المسائل الزراعية.
2. لجنة الشؤون النقدية و المالية.
3. لجنة التجارة والجمارك والهجرة.
4. لجنة الصناعة و العلم والتكنولوجيا و الطاقة و الموارد الطبيعية والبيئية.
5. لجنة النقل و الموصلات والسياحة.
6. لجنة الصحة و العمل و الشؤون الاجتماعية.
7. لجنة الثقافة و التعليم و الموارد البشرية.

يجوز للمؤتمر أن يعيد تنظيم اللجان القائمة أو أن يكون لجان جديدة إذا ما رأى ضرورة لذلك تتكون اللجان الفنية المتخصصة من الوزراء أو كبار المسئولين المعنيين بالقطاعات التي تقع ضمن اختصاصاتهم.

مهـــامها:

حيث حددت المادة 15 من الميثاق الإفريقي مهام اللجان الفنية المتخصصة و التي تنص على: " تضطلع كل لجنة في حدود اختصاصاتها بالمهام التالية:

1. إعداد مشاريع وبرامج الاتحاد وتقديمها للمجلس التنفيذي.
2. كفالة رصد و متابعة وتقييم وتنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة الاتحاد.
3. كفالة تنسيق وموائمة مشاريع و برامج الاتحاد.
4. تقديم تقارير و توصيات المجلس التنفيذي سواء بمبادرتها الخاصة أو بناء على طلب المجلس التنفيذي بشان أحكام هذا القانون.
5. القيام بأي مهام أخرى تكلف بها لفرض كفالة تنفيذ أحكام هذا القانون".

رابعا: برلمان عموم إفريقيا

تنص المادة 17 من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي إلى انه : "يعد البرلمان جهاز من أجهزة الاتحاد الإفريقي"، وتنص المادة الخامة من القانون التأسيسي على إنشاء برلمان عموم إفريقيا وأيضا المادة 17 على انه: " لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا يتم إنشاء برلمان عموم إفريقيا[53]".

كما نصت في فقتها الثانية على إعداد بروتوكول خاص بتشكيل برلمان عموم إفريقيا ليوضح سلطاته و مهامه و تنظيمه[54]، و قد أثار برلمان عموم إفريقيا نقاش تركّز جول طريقة تكوين البرلمان الإفريقي و طريقة انتخاب و تعيين أعضائه و مهامه و سلطاته و ميزانيته و قد صار بالفعل هذا البروتوكول، فهذا يعني أن برلمان عموم إفريقيا سوف يواكب الأجهزة الحكومية الأخرى، عند بدأ فعاليات الإتحاد على أرض الواقع.

طبيعة البرلمان:

يمثل البرلمان كافة شعوب إفريقيا، ويملك سلطة تشريعية كاملة، وينتخب أعضاؤه عن طريق الاقتراع العام و المباشر.

أهدافه مهامه:

1. يهدف البرلمان إلى ضمان مشاركة كافة الشعوب الإفريقية في تنمية القارة
2. يتم تحديد تشكيل برلمان عموم إفريقيا و سلطاته ومهامه وتنظيمه في برتوكول خاص به[55].

خامسا: محكمة العدل الإفريقية.

وقد تناولتها المادة الثامنة عشر على النحو التالي:

1. يتم إنشاء محكمة عدل تابعة للاتحاد[56].
2. يتم تحديد النظام الأساسي لمحكمة العدل وتشكيلها ومهامها في برتوكول خاص بها

سادسا: المؤسسات المالية

وقد تناولت المادة 19 من الميثاق تنظيمها على النحو التالي:" يكون للاتحاد المؤسسات المالية التالية التي تحدد نظمها و لوائحها برتوكولات خاصة بها":

1. المركز المصرفي الإفريقي.
2. صندوق النقد الإفريقي.
3. المصرف الإفريقي للاستثمار.

سابعا: اللجنة.

---

[53] –د. رجب عبد الحميد، المنظمات الدولية بين النظرية و التطبيق ، (د.ن)، ليبيا، 2002، ص ص 220 – 221 .

[54] – د. عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة و الإتحاد الإفريقي ، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص ص 220–221 .

[55] – د.عبد السلام محمد شلوف، وثائق إفريقية ، (ليبيا: الدار الجامعية للتوزيع و النشر و الإعلام، 2001)، ص 277 .

[56] راجع المادة 04–05 من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي.

وقد تولت المادة عشرون تنظيم ما يتعلق بهذه اللجنة على النحو التالي:

1. يتم إنشاء لجنة للاتحاد وتكون أمانة له
2. تتكون اللجنة من الرئيس ونائبه أو نوابه ومن أعضاء اللجنة ويساعدهم العدد اللازم من العاملين لتيسير مهام اللجنة
3. يحدد المؤتمر هيكل اللجنة ومهامها ونظمها

ثامنا: لجنة الممثلين الدائمين

وقد حددت المادة21 من الميثاق تشكيل هذه اللجنة ومهامها على النحو التالي:

يتم إنشاء لجنة الممثلين الدائمين، وتتكون من الممثلين الدائمين لدى الاتحاد وغيرهم من مفوضي الأعضاء.

تكون لجنة الممثلين الدائمين مسئولة عن تحضير لأعمال المجلس التنفيذي وتعمل بناء على تعليمات المجلس، ويجوز لها تشكيل لجان فرعية أو مجموعات عمل عند الاقتضاء.

تاسعا: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي

يختص المؤتمر بتحديد مهام المجلس الاقتصادي وتنظيمه وتشكيله وسلطاته، وللمجلس هيئة استشارية تتكون من المجموعات المهنية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي[57].

وقد نظمت المادة (22) من الميثاق ما يتعلق بهذا المجلس فنصت على انه:" يعتبر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي هيئة استشارية مكونة من مختلف المجموعات المهنية و الاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد".

" يحدد المؤتمر مهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وسلطاته وتشكيله وتنظيمه"

عاشرا: مجلس السلم والأمن الإفريقي

أجاز المؤتمر القمة الإفريقية الذي انعقد في مدينة "ديربان" الجنوب افريقية في جويلية من العام2002م، برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي تضمن طبيعة وهيكل المجلس ومبادئه وأهدافه وكيفية تكوينهومن واجبات المجلس حسب نص المادة (03) الفقرة (ب) الدفاع عن وحدة الدولة الإفريقية و الحفاظ على سيادة أراضيها واستقلالها بينما تؤكد الفقرة(و) من المادة (03) على تعزيز السلم والأمن الإفريقي والفقرة (ه) من نفس المادة على تسوية الخلافات بين الدولالأعضاء بطرق التسوية المختلفة ويتشكل مجلس السلم والأمن الإفريقي من15 عضو منتخبا عشرة منهم ينتخبون لمدة عامين وخمسة أعضاء لمدة ثلاث سنوات وذلك لتحقيق الاستمرارية للمجلس ومراعاة التمثيل الإقليمي المتساوي[58].

المبحث الثالث: تأسيس المفوضية السامية للإتحاد الإفريقي (مجلس الأمن والسلم الإفريقي).

تأسست المفوضية السامية للإتحاد الإفريقي (مجلس الأمن والسلم الإفريقي)خلال انعقاد القمة الأولى للإتحاد الإفريقي التي عقدت في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا بتاريخ2002/10/09 إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي إذ أقرت القمة البرتوكول الخاص بإنشاء المجلس، ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه على أن تضل آلية منع الصراعات التابع لمنظمة الوحدة الإفريقية وإدارتها وتسويتها سارية خلال المدة المؤقتة[59]، وإلى حين التصديق على البرتوكول الخاص بالمجلس من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي ودخوله حيز التنفيذ.

وكان دخول بروتوكول المجلس حيز التنفيذ بتاريخ26-12-2003 وفي 2004/05/25 دشن مجلس السلم والأمن الإفريقي، وقد شارك في الاحتفال عدد من كبار المسؤولين، ومثلوا المنظمات الدولية والإقليمية، كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

يركز هذا المبحث على توضيح أهم الموارد الواردة في برتوكول المجلس إلى جددت طبيعة المجلس وأهدافه ومبادئه، وأهم مهامه وسلطته.

المطلب الأول طبيعة المجلس و أهدافه ومبادئه وتشكيله

أولا: طبيعة المجلس

نصت الفقرة الأول من المادة الثانية من برتوكول المجلس على طبيعته، وذلك بأنه جهاز دائمصنع القرار فما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها داخل الإتحاد ويساعد المجلس كل من المفوضية، ومجمع الحكماء ونظام المفوضية الإنذار القاري المبكر وقوة إفريقية للتدخل السريع وصندوق خاص.

ثانيا: أهداف السلم

نصت المادة الثانية من البروتوكول المجلس على الأهداف التي من أجلها أنشئ مجلسالسلم والأمن الإفريقي إذ تطورت هذه الأهداف على أهم الموضوعات ذات الصلة بالصراعات والسلم والأمنوالاستقرار في القارة يرؤ أعمق قبل، وذلك يربط هذه الأهداف بين تقرير الممارسات الديمقراطية وتشجيعها والحكم الراشد وسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وبين ترقب الصراعات وتسويتها ومنعها وتنفيذ النشطات المتعلقة ببناء السلم وإعادة التعمير في مراحل مابعد الصراعات وكذلك منع الإرهاب الدولي ومكافحته بجوانبه كلها ووضع سياسة دفاع مشترك للإتحاد طبقاً للمادة الرابعة الفقرة (د) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي ، لتعزيز السلم والأمن والاستقرار.

---

[57] – المادة 22/02 من القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي .

[58] – المادة 05 من بروتوكول إنشاء مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الأفريقي.

[59] – المادة 04 من بروتوكول مجلس السلم و الأمن الإفريقي، آفاق إفريقية، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس، العدد 20، 2006)، ص ص 256، 257.

ثالثاً: المبادئ

نصت أهم المبادئ الواردة في برتوكول المجلس على التسوية السلمية بالنزاعات و احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال واحترام سيادة الدول الأعضاء ووجدتها مع حق التدخل في شؤونها الداخلية في ثلاثة حالات فقط وهي:

جرائم الحرب، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، حق أي دولة في أن تطلب التدخل فيالإتحاد بغية استعادة السلم والأمن، وذلك طبقاً للمادة الرابعة الفقرة (ي) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي[60].

المطلب الثاني: مهام المجلس وسلطاته وهياكله و آلياته:

أولاً: مهام المجلس

المهمة الأساسية لمجلس السلم والأمن الإفريقي هي تعزيز السلم والأمن و الاستقرار في القارة حددبرتوكول للمجلس عدداً من المهام الفرعية بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة والمصالحةوالتحقيق وعمليات دعم السلم والتدخل طبقاً المادة الرابعة الفقرة (ح) من القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي[61].

ثانيا: سلطات المجلس

يتمتع المجلس بسلطات واسعة وشبه مطلقة للقيام بمهام في إعادة المبادرات والإجراءات كلها التي يراها مناسبة للحيلولة دون تفجير الصراعات وقد منحت المادة السابعة من البرتوكول العديد من السلطات للمجلس إذ نصت الفقرة(1) من هذه المادة على عدد من هذه السلطات التي يتمتع بها المجلس و باشرها بالتعاون مع رئيس المفوضية وهذه السلطات هي تراقب الخلافات والصراعات ومنعها وتشمل سلطات المجلس التصريح تشكيل بعثات دعم السلم ونشرها كما يدخل ضمن سلطات المجلس فرض العقوبات عندما يحدث تغير غي متوازي للحكومة في أية دولة عضو في الإتحادومن سلطات المجلس أيضا ضمان تنفيذ اتفاق منظمة الوحدة ألاعم لبقية بشأن منع الإرهاب ومكافحته والاتفاقيات والمواثيق الدولية القارية والإقليمية ذات الصلة الأخرى.

ثالثاً: الهياكل واللجان الفرعية

يجوز لمجلس السلم والأمن أن يقوم بإنشاء هياكل فرعية كلما رأى ذلك ضرورياً لأداء مهامهوتشمل هذه الأجهزة لجانا مؤقتة للوساطة والتوفيق والتحقيق وتتكون هذه اللجان من دولة واحدة أو عدةدول ويمكن للمجلس أن ينتظر في أمر إنشاء أشكال من لجان خبراء عسكريين وقانونيين وغيرهم[62].

رابعاً: آليات المجلس

نصت المواد (11، 12، 21، 13) من برتوكول المجلس على أربع آليات للمجلس و تشكل هذهالآليات جزاء من الهيكل التنظيمي للمجلس وهي على النحو الأتي:

هيئة الحكماء: وتتكون من خمس شخصيات لها مكانتها لدي قطاعات المجتمع كافة ويقوم باختيارهم رئيس المفوضية بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي يعينون مدة ثلاثة سنوات وتقوم هيئة الحكماء بتقيد النص إلى مجلس وإلى رئيس مفوضية في جميع المسائل المتعلقة بصور السلم والأمن والاستقرار أو بمبادراتها الخاصة باتخاذ الإجراءات الملائمة لدعم الجهود المبذولة من المجلس ورئيس المفوضية كلهما لمنع الصراعات.

نظام الإنذار القاري المبكر: ويتكون النظام من وحدة مركزية للمراقبة والرصد تعرف بغرفة الأوضاع وتعد جزاء من إدارة السلم والأمن في الاتحاد و تتصل بوحدات فرعية للمراقبة والرصد داخل الآليات الإقليمية ،ويتكون هيكل النظام من 21 عضوا فضلا عن رئيس الجهاز على النحو التالي :عدد" 2"من النواب وعدد"2" من السكرتارية وعدد" 2"من المسجلين وعدد15من المحللين خمسة منهم محللون سياسيون يعملون كرؤساء لأفرع النظام في أقاليم القارة الخمسة.

القوة الأفريقية الجاهزة: وهي عبارة عن أداة لمنع الصراعات الداخلية والحدودية في الدول ا لإفريقية قبل وقوعها والتعامل مع الصراعات فور وقوعها دون أنتظر تفاقمها، ولردع أي عدوان خارجي على القارة ، ولمنع تدويل الصراعات الإفريقية.وتتكون القوة من فرق جاهزة متعددة الأفرع تضم عناصر عسكرية ومدنية في بلدانها الأصلية مستعدة للانتشار السريع عندما يكلفها المؤتمر أو المجلس بذلك وكذلك تقديم المساعدات لمجلس السلم بشأن المسائل المتعلقة بالاحتياجات العسكرية والأمنية بهدف تعزيز السلموالأمن في القارة وصونه.

4. **صندوق السلم:** تعد مسألة التمويل نقطة مهمة وأساسية في عمل المجلس إذ يمكن أن تؤثر مصادرالتمويل المختلفة مثل الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمصادر الأخرى خارج الإتحاد سلبياً في استقلالية المجلس وممارسته لعمله.ولمعالجة هذا الأمر أنشئ صندوق السلم لتوفير الموارد المالية اللازمة لمهام دعم السلم، وذلك من خلال الإعتمادات المالية في ميزانية الإتحاد الإفريقي، ومن مساهمات الدول الأعضاء ونسبة المعونات الاقتصادية داخل القارة أو من خارجها،ثم المساهمة الطوعية (التبرعات). كمايحق لرئيس المفوضية قبول أي تمويل من المجتمع المدني و الأفراد، وأية مصادر أخرى من خارجإفريقية بشرط أن يكون ذلك وفقا لمبادئ الإتحاد وأهدافه[63].

---

[60] – المادة 04 من بروتوكول مجلس السلم و الأمن الإفريقي، آفاق إفريقية، نفس المرجع السابق، ص ص 258 – 259.

[61] – القرار الصادر عن الدورة العادية الرابعة عشر لمؤتمر الإتحاد الإفريقي، بشأن انتخاب أعضاء مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي، رقم القرار 280.

[62] – الفقرة 05 من المادة (08) التي تتعلق بالإجراءات، بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي، المرجع السابق، ص 258.

[63] – د.أبو العينين محمود، دور مجلس السلم و الأمن التابع للإتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات و الصراعات ، (القاهرة: مركز البحوث الإفريقية 2006–2007) ص ص 61–65.

خلاصـــة :

إن الاتحاد الإفريقي قد أعطى أهمية فائقة لتعزيز الأمن والاستقرار في القارة، خاصة في مجال التسوية السلمية للنزاعات بين الدول في القارة الإفريقية وهذا ما أشار إليه وفقا للقانون التأسيسي لالتحاد الإفريقي.

تمهيـــد :

سنتناول في هذا الفصل نشأة وتأسيس الدولة المالية من خلال عرض الإطار التاريخي والجغرافي ثم جذور الصراع العرقي بين العرب والطوارق ثم التركيز على التدخل العسكري الفرنسي في مالي الذي جاء تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل :وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كلية في منطقة السلاح وبلاد المغرب العربي، استنجاد الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من الهجوم عليها من طرف هذه الجماعات.

المبحث الأول: نشأة وتأسيس الدولة المالية

تشهد جمهورية مالي منذ أن استقلت عن الإستعمار الفرنسي ما يعرف بتمرد، التوارق الذين في كل مرة يحملون السلاح ضد حكومتهم معلنين تمردهم عليها.

المطلب الأول: الإطار التاريخي والجغرافي لدولة مالي

أ) الإطار التاريخي:

لقد قامت مملكة مالي على أنقاض عدة ممالك منها مملكة "السونينكي" ، "الهوسة"، " السونغاي"، "برنو" ومملكة غانا حيث قام "**سونياتا كايتا**" قائد مملكة " ماندينيكا "، بتكوين اتحاد القبائل وجعل القبائل المجاورة تحت سيطرتها وتشكلت بذلك إمبراطورية مالي ، وفي أواخر القرن الرابع عشر استقلت الأقاليم الخارجية، ومن منحى نهر النيجر هامت قبائل " مسني موسى" ، قلب الإمبراطورية واستولى التوارق بدو جنوب الصحراء الكبرى على العاصمة تمبكتو [64]، حيث كانت مالي في عهد مسني موسى (1332-1307) في أوج ازدهارها ولكن بعد وفاته ، دخلت مالي مرحلة ضعف حيث انهارت في أواخر القرن السادس عشر وبعدها ورثتها مملكة "السونغاي" ، وفي نهاية القرن السادس عشر أصبحت المنطقة تحت الحكم الفرنسي بحيث، وفي عام 1904 سميت بالسودان الفرنسية،وفي عام 1920 أصبحت جزءًا من الاتحاد الفرنسي.

وفي ستينات القرن العشرين ركزت مالي على التنمية الاقتصادية، و أصبحت تتلقى المساعدات من الكتلة السوفيتية ومن الدول الغربية، ومن الوكالات الدولية كذلك وتمثلت هذه الفترة في حكم " **ماديبو كايتا** "، حيث طور بلاده بقيامه بالعديد من المشاريع في مالي، وأقام العديد من المصانع والمؤسسات، لكن بالنظر إلى التضخم العالمي الشديد والتجربة الفاشلة في محاولة إقامة نظام نقدي جديد في مالي، وكان " **ماديبو كايتا** " يقوم بتصفية معارضيه، ونتيجة الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي حدثت في مالي، فقد تدهورت الأحوال في هذه الدولة، كما أن استمرار الرئيس في سياسته الاشتراكية التي لم يطبق فيها الديمقراطية في البلاد، أدت إلى الإطاحة به في انقلاب عسكري قاده الملازم "**موسى تراوري**" في 1968، و أزاح **كايتا** من السلطة وعطل الدستور وتولى رئاسة اللجنة العسكرية حتى لكون حكومته في سبتمبر 1969، وتولى هو رئاستها ومن ثم تم التصديق على دستور جديد للدولة في عام 1974 والذي جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها الشعب المالي الديمقراطي الاشتراكي بزعامة "**موسى تراوري**". وتضمن الدستور الدعوة إلى انتخابات رئيس الدولة، وهيئة تشريعية، و أنشأ حزب، الإتحاد الديمقراطي لشعب مالي[65]، وأعيد انتخابه في 1979 إلى غاية1991.

---

[64] – مالي، عن موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة Http://ar.wikipidia.orgwiki

[65] – بازيل ديفيتسون، إفريقيا القديمة تكشف من جديد ، ترجمة (نبيل بدر و سعد زغلول و محمد شوقي الكيال، القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر، 2001)، ص 31.

وبالرغم من إعلان " **تراوري**" الدستور الجديد الذي يتيح بالتعددية الحزبية، إلا أنه لم يف بوعده واستمر في حكمه العسكري، مما زاد الأمور خطورة باشتداد قوى المعارضة التي تطالب بالديمقراطية، وفي 26 مارس 1991، جرى انقلاب بقيادة الكولونيل "**أمادو توماني توري**" الذي مهد الطريق لقيام انتخابات ديمقراطية والتي أتت ب"**ألفا عمر كوناري**" وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس" **ألفا عمر كوناري**"، ولدى انتخابه عام 1997 سار في نهج الإصلاح بانتخابات ديمقراطية ،ومحاربة الفساد، وفي 2002 خلفه الرئيس" **أمادو توماني توري**[66]"، والذي حصل على نسبة % 64.4 من إجمالي الأصوات، وأعيد انتخابه عام 2007 ، وبقي في الحكم إلى أن قام مجموعة من الجنود العسكريين بقيادة الكابتن"**أمادو سانوغو**" بانقلاب للإطاحة بحكم" **أمادو توماني توري**" في 22 مارس 2012، ليصبح" **ديانكوندا تراوري** " رئيسا للفترة الانتقالية إلى إن يتم تنظيم انتخابات رئاسية في مالي.

ب) -<u>الإطار الجغرافي لدولة مالي</u>:

تقع جمهورية مالي في شمال غربي قارة إفريقيا،يحدها من الشمال الشرقي الجزائر، ومن الشرق النيجر، ومن الجنوب بوركينافاسو وساحل العاج وغينيا، ومن الغرب السنغال وموريتانيا. إحداثياتها الجغرافية 17 درجة شمالا و4 درجات غربا وتمتد شمال خط الاستواء حتى مدار السرطان، تزيد مساحتها عن، 1.240.000 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها 14.5 مليون نسمة تقدر مساحة اليابس فيها ب 1.22مليون كيلومتر مربع، أما مساحة المياه فتقدر ب20 ألف كيلومتر مربع، وليس لجمهورية مالي أية منافذ بحرية، ويحيط بها اليابس من جميع الجهات، وهي دولة ضمن ما يعرف بدول الساحل، وهذه المنطقة تضم بالإضافة إلى مالي كل من النيجر، بوركينافاسو، وموريتانيا، وتنقسم مالي إلى ثلاثة أقاليم طبيعية وهي الصحاري القاحلة في الشمال، والسهول شبه الصحراوية في الوسط، و أراضي الحشائش المنبسطة في الجنوب، وتوجد مرتفعات جبلية قليلة في مالي تصل أعلى قمة إلى نحو 1.155 فوق سطح البحر، وهي قمة جبل "همبوري تندو في الجنوب"، ونهر السنغال و نهر النيجر هما النهران الرئيسيان في مالي، حيث يعيش السكان في المدن والقرى الواقعة بالقرب من أوديتهما، ويجري نهر السنغال في الجنوب الغربي من مالي، في حين يدخل نهر النيجر في أراضي مالي قرب باماكو، ثم يتجه نحو الشمال الشرقي في دلتا داخلية هي أكثر الأراضي خصوبة في مالي .ويبلغ طول نهر النيجر داخل الأراضي المالية 1870 كيلومتر، أما نهر السنغال فيبلغ طوله 669 كيلومتر .ويبلغ طول الحدود البرية لمالي حوالي 7243 كيلومتر وتُحدد أطوال حدودها البرية مع الدول المجاورة كالآتي[67]:

1. مع الجزائر 1376 : كيلومتر.
2. مع بوركينافاسو 1000 : كيلومتر
3. مع غينيا 858 :كيلومتر.

---

[66] – محمد أبو الفضل، " <u>الأبعاد الإقليمية لإنقلاب مالي</u>" ، مجلة السياسة الدولية **105** (**1991**)، ص **193** .

[67] – دولة مالي، <u>عن موقع ويكيبيديا</u>، مرجع سبق ذكره،**02/03/2015** .

4. مع ساحل العاج 532 :كيلومتر.
5. مع موريتانيا 2237 :كيلومتر.
6. مع النيجر 821 :كيلومتر.
7. مع السنغال 419 :كيلومتر.

ويتراوح مناخ جمهورية مالي بين شبه مداري وجاف، بصفة عامة فهو حار جاف خلال الفترة من فيفري إلى جوان، ومطير، رطب، معتدل خلال الفترة من جوان إلى نوفمبر، وبارد جاف خلال الفترة من نوفمبر إلى فبراير، كما يمكن تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق مناخية، أولهما منطقة السافانا المدارية في الجنوب، وثانيها منطقة الإستبس شبه الجافة في الجزء الأوسط ، وثالثهما الجزء الشمالي،المكون من سهول رملية جافة والقليل من الأشجار...وتتنوع تضاريس جمهورية مالي، بين أراض منبسطة وسهول متموجة تغطيها الرمال في الشمال وسهل أجذب، لا زرع فيه ولا شجر في الجنوب وتلال وجبال وعرة في المناطق الشمالية الجنوبية، ومن أهم موارد الثروة الطبيعية في جمهورية مالي، الذهب والفوسفات، والكاولين (صلصال نقي أبيض، عادة يستخدم في صناعة الخزف الصيني) و الملح والحجر الجيري، واليورانيومن والجبس، والجرانيت، والطاقة المائية، واكتشفت في الأراضي المالية ، خدمات البوكاسيت والحديد والمنجيز والقصدير والنحاس ولكنها لم تستغل بعد.

المطلب الثاني: التركيبة الاجتماعية.

سكان مالي أفارقة الأصل، من اكبر عائلاتهم" الفولان والتكرور"، وتتألف عائلة الفولان من الأفارقة السود والبيض ،وتأتي المجموعة الثانية من ناحية الحجم وهي" الماندينيجو"وينقسمون إلى ثلاثة مجموعات ثانوية وهي" المبارية،المالكيون والسونانكي" ،كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي " الدوجن والسنغاي والفلتايك[68]. "

يشكل البيض 5% من مجموع السكان ويمثلون العرب والأوربيين والتوارق ، وتشكل مجموعة الماندي نحو 50 % من مجموع سكان مالي ، والسنغاي 6% والتوارق والعرب 10% والفولتايك 12% والعرقيات الأخرى 5% ويتمثل عدد سكان مالي بـ12.666.987 نسمة حسب إحصائيات 2009.

تقدر الكثافة السكانية في مالي ب.11.1% نسمة في الكيلومتر مربع ، ونسبة النمو الديمغرافي ب 2.6%، يبلغ معدل المواليد 45 مولودا لكل 1000 نسمة ومعدل الوفيات 16 حالة بين كل 100 نسمة. الفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، وتعتبر البمبرية هي الأكثر شيوعا واستعمالا في المنطقة إذ تستخدمها نحو 80% من إجمالي السكان لكن مالي تعتبر مالي دولة فرانكفونية تواجه دولة مالي بما أنها دولة نامية عدة مشاكل اجتماعية فتتفشى فيها الأمية بنسبة 69% وهناك العديد من المدارس الثانوية العربية في مالي أشهرها دار القران والحديث في مدينة طوبر التي أسست مند عام 1959، على يد الشيخ المرحوم

---

[68] –دولة مالي، عن موقع ويكيبيديا مرجع سبق ذكره2015/03/02.

عبد القادر الطوبي المعروف ب" الحاج مودي دوكوري" بالإضافة إلى مشكلة الأمية هناك أيضا مشكلة تدني المستوى الصحي، في المقابل انتشار الامراض الخطيرة كالملا ريا وفيروس الايبولا ، وأيضا ضعف التنمية البشرية حيث تأتي دولة مالي في الترتيب [69] 153 من أصل 162 دولة وهذا حسب دليل الأمم المتحدة لعام1999.

ب) <u>النظام الاقتصادي</u>:

مالي قطر فقير يشتغل أكثر من ثلاثة أرباع سكانه بالزراعة والرعي. ويُنتِج من المحاصيل الغذائية، الدخن والأرز والذرة الرفيعة ومحاصيل غذائية أخرى تشمل المني هوت (الكاسافا) والذرة الشامية واليام. أما أهم المحاصيل النقدية فهي القطن وقصب السكر. ويرعى البدو الرحل قطعانًا كبيرة من الأبقار والأغنام والماعز [70]. كما يُعتبر صيد الأسماك من الأنشطة الاقتصادية المهمة، ومعظم الإنتاج يكون من أسماك الشبّوط و السلور والأسماك النهرية. وتأتي معظم الثروة السمكية من نهر باني ونهر النيجر وبحيرة دبو.

يستوعب قطاع الخدمات، كالعمل في المرافق الحكومية والسياحة والأعمال التجارية، 15% من القوى العاملة في مالي، ويعمل معظم هؤلاء في باماكو والمدن الأخرى.

تعتبر صناعة النسيج والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية من أهم النشاطات الصناعية بالبلاد. فتمتلك الحكومة كل المصانع الكبيرة، ولكنها تعمل على تشجيع زيادة الاستثمارات الفردية. وقد تم تشييد معظم المصانع الكبرى بفضل المساعدات الخارجية مثل مصانع الاسمنت والسكر والتعليب والنسيج . ويوجد في مالي إرسابات معدن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنجيز والفوسفات والملح اليورانيوم[71]. ويُعدُّ استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد بجانب استخراج قليل من الذهب

يُشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير، ويُقَدَّر بحوالي نصف الصادر من مالي. وتعمل مالي أيضًا على تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني. وتتمثل أهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والآلات والنفط والمنسوجات. ويتم التبادل التجاري أساسًا مع دول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا.

يبلغ طول الطرق في مالي 18,000 كم منها 10% فقط معبدة، إضافة إلى نهر النيجر الذي يصلح مجراه للملاحة داخل أراضي مالي. وهناك خط سكة حديدية يربط باماكو مع داكار في السنغال. كما تملك مالي خطوط طيران قومية تعمل داخل القطر وخارجه للأقطار الإفريقية وأوروبا.

وفي مجال الاتصالات، هناك صحيفتان يوميتان للدولة بجانب محطة واحدة للبث الإذاعي[72].

---

[69] –دولة مالي، عن موقع ويكيبيديا، مرجع سبق ذكره،2015/03/01.

[70] –مالي بيانات اقتصادية، موسوعة المقاتل، مرجع سبق ذكر، 2015/03/02.

[71] –محمد صادق جبور، <u>مناطق الصراع في إفريقيا</u> ، (دار الأمين، القاهرة، 2006)، ص 12.

[72] – مالي، بيانات اقتصادية موسوعة المقاتل، مرجع سبق ذكره، 09:11. 2015/02/08.

وتواجه مالي العديد من المشكلات الاقتصادية، إذ يَعتمد القطر على الزراعة في حين أن خُمس أراضيه فقط تعتبر أرضًا خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي. لذلك تعمل الدولة للتقليل من قيمة الزراعة من خلال خفض أسعار السلع الزراعية. كما يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر تَذَبْذُب الأمطار التي قد تصل إلى ما دون المتوسط، هذا بجانب أن المرعى الطبيعي قد ينحسر كثيرًا في بعض الأحيان [73]. ولقد تعرضت الحياة النباتية في إقليم السهل في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين إلى سنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي وإلى موت ملايين الأبقار والأغنام والمعز .كما أدى تدني أسعار القطن وزيادة أسعار البترول في السوق العالمية إلى شدة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

ج)-<u>النظام السياسي</u>:

مالي جمهورية بغرفة برلمان واحدة .السلطة التنفيذية بيد الرئيس وحكومته .والسلطة التشريعية بيد البرلمان الوطني، أما السلطة القضائية فتشرف عليها المحكمة العليا للبلاد. الأحزاب السياسية:التحالف من اجل الديمقراطية في مالي :يسار الوسط حزب اللجنة الوطنية للمبادرة الديمقراطية والتقدم :يسا الوسط حزب التجمع من اجل الديمقراطية و التقدم شهدت البلاد سنة 1991إرساء لديمقراطية بعد انقلاب الذي قاده **أمادو توماني توري** ضد النظام المتسلط لموسى طرا وري .ورغم الصعوبات المهمة التي واجهت انتخابات الرئاسية لسنة 1997 وتشريعية في نفس السنة فإن البلاد تتمسك بصورة ديمقراطية مثالية [74]. ضعف المشاركة في الانتخابات وعدم فهم جزء كبير من ساكنة البلاد لأهمية الانتخابات يشكل تأثيرا سلبيا على هذه الصورة.

شهدت البلاد انتقال زمام الحكم بين 5 رؤساء منذ الاستقلال.

- موبيدو كايتا : ما بين 1960 و 1968 أطيح به بانقلاب.
- موسى تراوري ,من 1968 إلى 1991 أطيح به بانقلاب.
- أمادو توماني توري : رئيس الهيئة الانتقالية لإنقاذ الشعب.
- ألفا عمر كوناري : أنتخب سنة 1992 وأعيد انتخابه لفترة ثانية سنة 1997.
- أمادو توماني توري :أنتخب سنة 2002 وأعيد انتخابه سنة 2007 بقرابة 70 % في حين نال منافسه إبراهيم بوبكر كايتا رئيس البرلمان 19.%
- ثّم حدث تمرد عسكري في مالي في 21 مارس 2012، حيث سيطرت مجموعة من العسكريين الماليين على السلطة، بعد استيلائها على القصر الرئاسي في العاصمة باماكو [75]. الانقلاب الذي قاده النقيب **أمادو سانوغو** جاء بعد عدم استجابة الحكومة لمطالب الجيش، الذي يطلب بتسليح رفاقهم الذين

---

[73] – نفس المرجع. 09:11..2015/02/08.

[74] –مالي، النظام السياسي، موسوعة المقاتل، مرجع سبق ذكره. 10:06..2015/03/13.

[75] –محمد أبو الفضل، <u>الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي</u> ، مرجع سبق ذكره، ص193.

يعانون هزائم متكررة في شمال البلاد،في حربهم ضد الطوارق وأنشطة مجموعات إسلامية مسلحة ورجال مدججون بالسلاح قاتلوا لحساب نظام معمر لقذافي[76].

المبحث الثاني:الصراع العرقي بين العرب والطوارق

إنّ الأهداف الخفية في هذ ا الصراع أكثر من الأهداف المعلنة، السياق الحقيقي لهذا الصراع أن فرنسا لديها مصالح وأجندة إستراتيجية كبرى، من هذه الأجندة تحقيق سيطرة على منابع النفط والغاز في إقليم أزواد، بناء قواعد عسكرية فرنسية شرق كيدال دعم وإسناد بعض الأنظمة في المنطقة.

المطلب الأول: جذور النزاع في مالي

يمكن تصنيف النزاع في شمال مالي على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة، نتيجة رفض أو التكيف السلبي

للحكومة المركزية في باماكو مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان الشمال في مالي المتمركزين في المثلث الاستراتجي غاو تومبوكتو وكيدال.[77]

فمنذ فجر استقلال الدولة المالية عن الاستعمار الفرنسي مع مطلع الستينيات من القرن العشرين لم تستطع السلطة المركزية من ضبط النزاعات المسلحة المتكررة والدورية التي تطفو على السطح السياسي في مالي كلما ظهر تأزم أو مرحلة انتقالية في مالي، وهو ما يجعلنا نصنف النزاع على أنه يدمج ضمن النزاعات المجمدة التي استعصى علاجها بإيجاد حلا نهائيا لها، بدلا من مسكنات التسويات الظرفية التي تعود إلى الواجهة كلما كانت البيئة السياسية والاجتماعية مواتية لذلك، فبمجرد الإطاحة بنظام **أماد تومانى توري** استفادت الجماعات الانفصالية من الوضع الداخلي ومن الوضع الإقليمي بعد الإطاحة بنظام **معمر لقذافي** بعودة بقايا اللفيف الترقي، مدججين بأسلحة ثقيلة ذات نوعية يفتقدها الجيش النظامي في مالي، الذي عجز عن مراقبة وبسط قوته وشرعيته على المثلث الاستراتيجي في الشمال الذي يغطي مساحة تعادل مساحة فرنسا وبلجيكا مجتمعتين معا.

حيث أن جغرافية مالي حتمت وجود الصراع ، لان نهر النيجر الذي يفصل بين الشمال المعروف بإقليم الازواد عن الجنوب رغم أن هذا الإقليم يمثل ثلثي مساحة مالي إلا أن عدد السكان فيه يبلغ مليون ونصف مليون نسمة فقط وتمثل هذه النسبة أبناء الطوارق الذين يمتهنون مهنة الرعي في حين يتركز ما يقارب 13 مليون نسمة في النصف الجنوبي للدولة ، حيث تتركز معظم الخدمات والتنمية في هذا القسم مما زاد من حدة الصراع وتعقده.

إنّ المشكلة الأساسية في مالي أو حتى في دولة النيجر أو تشاد هي أزمة بناء الدولة، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية وهي الصفة المشتركة بين جميع هذه الأنظمة السياسية[78]

---

[76] – مالي، النظام السياسي، موسوعة المقاتل، مرجع سبق ذكره. 10:06 .2015/03/13.

[77] – موسوعة المقاتل، أسباب الصراع في مالي وتطوره . ;10/11 ;2015/03/01

[78] – محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي . مرجع سبق ذكره صحيفة الرائد;2015/3/1;2014/3/6;

لقد ظهرت مشكلة الطوارق منذ عام 1958 حينما أرسلت في مايو رسالة إلى الجنرال شارل ديغول، حيث طالبه 300 من شيوخ الطوارق بعدم ضمهم إلى دولة مالي ،ولم تستجب فرنسا لهذا الطلب ومما يدعم الحركات الانفصالية توزع القبائل الطوارق بين دول النيجر ومالي وليبيا وبوركينافاسو والجزائر وعدد قليل منهم في الصحراء الغربية ومصر ، وهذا ما يدعم التوجه بتحقيق حلم إنشاء دولة الطوارق تمتد شرقا من الحدود المصرية وغربا حتى أقصى غرب القارة، ولذلك خاضوا عدة ثورات بدأت منذ 1963 إلى يومنا هذا.[79]

– ومن العوامل التي أدت إلى تفاقم الأزمة هو أن إقليم الازواد وهو القسم الشمالي لدولة مالي هو بمثابة مسرح امن لشبكات تهريب المخدرات والأسلحة ومختلف الممنوعات ومسرحا للجماعات المسلحة التي تمتهن خطف الأجانب وتمارس الإرهاب في بلدان الجوار بما فيها موريتانيا الجزائر والنيجر بالإضافة إلى انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.[80]

– ومنذ بداية الستينات طالب الطوارق الازاواديين بالانفصال ولكن النظام الصارم للرئيس الأسبق **ماديبو كايتا** أجهض هذه المطالب، وانضم كثير من شباب الطوارق إبان نظام العقيد الراحل**معمر لقذافي** في ليبيا إلى الميليشيات التي قاتلت في تشاد وفي جنوب لبنان ، وبعد عودتهم إلى بلادهم في بداية التسعينيات وحصولهم على خبرة القتال بالإضافة إلى السلاح والتدريب بدا الصدام بينهم وبين الجيش المالي لتحقيق حلم الطوارق بالانفصال بإقليم الازواد.

المطلب الثاني : تطور النزاع بعد اتفاقية السلام 2006.

لقد جاءت هذه الاتفاقية وفقا للتمرد الذي حدث في عام 2006، حيث وقعت هذه الاتفاقية بين الحكومة المالية وتحالف 23 مايو 2006 من اجل التغيير وتنصص على منح منطقة الشمال وضعية خاصة " لا مركزية " تمكن سكانها من تسيير شؤونهم المحلية وترقية لغتهم وثقافتهم وإعادة هيكلة الأمن والسلام وتمويل الصندوق الخاص بالمشاريع التنموية هذا باختصار فيما يخص اتفاقية السلام2006، لقد حدثت تطورات كبيرة على مستوى الأزمة المالية بعد هذه الاتفاقية مما زاد من تعقيدها وتفاقمها حيث ساهمت في هذا التطور العديد من العوامل نذكر منها:

بعد اتفاقية السلام التي أنهت التمرد عام 2006، ضرب جفاف ماحق الشمال المالي،مما دفع وكالات الإغاثة إلى دق ناقوس خطر كارثة تلوح في الأفق وجاء قرار"توري" بتخصيص 69 مليون دولار للبرنامج الخاص للسلام والأمن والتنمية في الشمال في أوت 2011، متأخرا جدا وكان المبلغ المرصود له ضئيلا للغاية، وبحلول أكتوبر 2011 تاريخ تأسيس الحركة الوطنية لتحرير الازواد كان سخط الطوارق قد ازداد من جديد.[81]

---

[79] –موسوعة المقاتل، مرجع سابق 2303:11/03/2015.

[80] –الولي ولد سيدي الهيبة، الأسباب الحقيقية لسقوط النظام وتفكك الدولة في مالي 10:01 ;2015/03/01.

[81] –فريدوم اونوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مرجع سبق ذكره.9:01 ;2015/1/8 ;2013/2/13.

أضعف الفساد– الذي تفشى خلال حكم توري– مؤسسات الدولة، وقوض الثقة الشعبية في النظام السياسي، وفتح الباب أمام ممارسة الجماعات الإجرامية والجهادية في الشمال لأنشطة هدامة، وقد كان تعليق الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملا ريا منحتين إلى مالي وإنهاء الثالثة في عام 2011 دليلا واضحا على القلق المتزايد بشأن الفساد الذي كان ينخر جسم النظام المالي، وقد أكد هذا الصندوق أن أموال المنح التي قدمها لمالي انتهى بها المطاف في جيوب المسئولين، وقد أدت هذه الفضيحة إلى تحقيقات رسمية مع وزير الصحة، إبراهيم توريه عمر وحوالي أربعة عشر موظفا آخر من موظفي الحكومة.

في العام 2010 وقد دفع الفساد المستشري والمزاعم بأن الرئيس توري قد فاز عن طريق الاحتيال والتزوير في كل انتخابي 2011 و 2012 الماليين إلى الاقتناع بأن ديمقراطيتهم كان خدعة وأن قادتهم كانوا فوق المساءلة القانونية.

كما أضعف أيضا مؤسسة الجيش كذلك و هو ما كانت له انعكاسات سلبية على شمال البلاد إذ لم يترك **توري** سوى عدد قليل من الجنود بعد اتفاق السلام عام 2011 و مع تفاقم عمليات الاختطاف و الهجمات الإرهابية في الشمال بدأ بعض المراقبين يتهمون مسئولين في الدولة بالتواطؤ مع الفاعلين و أثيرت تساؤلات حول السيد **بابا ولد الشيخ** مثلا و هو عمدة إحدى بلديات الشمال سبق أن اضطلع بدور في أهم المفاوضات التي جرت لإطلاق سراح رهائن في عامي 2010 و 2012 و حول طبيعة العلاقات بين المسئولين المحليين وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي كما أثيرت أسئلة أخرى في يونيو2012 عندما اغتال التنظيم اللفتنانت كولونيل **لمانه ولد الشيخ** وهو مسؤول كبير في مكافحة الإرهاب في مالي في منزله في تمبكتو و هكذا أشاع الفساد والتواطؤ جوا من السخرية والتهكم على النظام الحاكم في الجنوب بينما انتشر التحريض على الإجرام في الشمال فأقامت القلاقل الإقليمية المشاكل في مالي، الجزائر وموريتانيا والنيجر، ولقد بذلت مالي جهودا معتبرة لصياغة إطار مشترك لمكافحة الإرهاب، لكن سياسات دول جوار مالي ظلت متباينة ومختلفة. رغم من إنشاء مركز قيادة مشتركة في تمنراست جنوب الجزائر في عام 2011 و على الرغم من عقد قمم إقليمية عديدة حيث انتهجت هذه الحكومات مقاربات متباينة تجاه هذا التنظيم، فعلى سبيل المثال سحبت الجزائر وموريتانيا سفيريهما من باماكو احتجاجا على إقدامها على التفاوض لتبادل الأسرى مع هذا التنظيم في فبراير2011 وتزامن انفرط عقد التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب وتعثره مع تدفق المقاتلين والأسلحة على كل منطقة السلاح إثر اندلاع الحرب الأهلية في ليبيا في العام 2010 و هكذا عاد الطوارق بعد أن قاتلوا من أجل الزعيم الليبي الراحل **العقيد معمر لقذافي** أو غيرها من الجماعات المسلحة و قد زادت الأسلحة الليبية القدرة التسليحيةMNLA " للطوارق إلى مالي للانضمام إلى هذه المجموعات و واجه هؤلاء المقاتلون المخضرمون المدججون بالسلاح القوي جيشا ماليا يعاني نقصا في التمويل و التجهيز فطردوه من المدن الواحدة تلو الأخرى اعتبارا من يناير2012.

المطلب الثالث: تمرد 2012 –الأسباب والنتائج

حكم مالي منذ استقلالها في سبتمبر 1960 خمسة رؤساء أطيح بثلاثة منهم في انقلابات عسكرية كان أخرها انقلاب 22 مارس2012، الذي أطاح بالرئيس "**أمادو توماني توري**" و كان سبب ذلك انه تراخي في مواجهة الطوارق الذين عملوا بقوة السلاح على دحر الجيش المالي أملا و رغبة في تحقيق انفصال الإقليم الشمالي لمالي، و في الحقيقة فان الانقلاب الذي وصفه منفذوه الرئيس المالي بعدم الكفاءة و التراخي في مواجهة مطالب الطوارق الانفصالية، و لم يشر إلى دهاليز السياسة و خفاياها فالرئيس أمادو كان يعلم ان جنرالات الجيش كانوا يتقاضون أمولا طائلة كثيرة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي مقابل معلومات يحصل عليها التنظيم وكان سكوت الرئيس خشية الإطاحة به[82]

- **أسباب التمرد:**[83]

تُعد مالي الحلقة الأضعف في الساحل الأفريقي والجزء الشمالي من القارة، حيث إنها الأكثر عرضة لزعزعة الاستقرار، وخاصة بعد انتشار جماعات الإسلام السياسي المتشددة، ما أدى إلى استئناف القتال في الشمال، واستمراره بين حين وآخر، منذ عام 1962، إلا أن تدهور الأوضاع بعد ثورة ليبيا، في مارس 2012، عمل على تقوية شوكة الحركات الإسلامية ومتمردي الطوارق[84].

أولا: الاتفاقيات المختلفة من عهد **موسى تراوري** إلى آخر اتفاقية، كل هذه الاتفاقيات كانت تخدم الحالة التي نحن فيها الآن: أذكر منها مثلا سحب الجيش الوطني من منطقة وكيدال، واستبدال المعسكرين الطوارق بهم. و يمكن أن يضاف إلى هذا البند تخصيص أموال هائلة لتعويض الطوارق وإقامة مشاريع تنموية في المناطق الصحراوية، وقد تم شراء الأسلحة بهذه الأموال.

ثانيا: محاولات إيجاد حل محلي لها:

كانت المحاولات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة قد شكلت عقبات أخرى فنجد ألفا عمر كوناري يبعد أغلبية المواطنين في الشمال وهم والسنغاي ثم الفولانيون عن ساحة المفاوضات تقليلا من شأنهم بل إن إبراهيم أبو بكر كيتا قد أعلن في غاو بأنهم لا يقبلون جماعة غَندكوي في الجيش؛ لأنهم غانيون وليسوا ماليين. وبالمقابل كل من قدم الطوارق اسمَه يتم ضمه إما إلى الجيش وإما إلى الجمارك أو إلى الشرطة وغيرها من المناصب، وإن كان من النيجر أو من موريتانيا.

كما إن سياسة **ألفا كوناري** لحل المشكلة كانت تعتمد على تحويل عرب الصحراء إلى قوة مضادة للطوارق وسرعان ما تحالف الطرفان. كما إن سياسة **أمدو تماني توري** بعد أن فشلت مع **إمازغان (سورغو)** لجأ إلى أراذل الطوارق لحل المشكلة وهم بسطاء الطوارق (دَاغَا) مما أغضب أسياد الصحراء ومحاربيها، وفضل الموت على سيادة قبائل داغا عليهم.

---

[82] –موسوعة مقاتل الصحراء، أسباب الصراع وتطور ه16:11.03/03/2015.

[83] –هارون مهدي ميغا، أزمة شمال مالي الجذور التاريخية والسياسية . ندوة علمية ، الأحد ;2012/5/27، ص3

[84] –خالد مسعودي، كريم بالقاسم، سياسة فرنسا تجاه دول الساح ل،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر، 1998،ص56.

ثالثا: ضعف جيش مالي وإفشاء الرشوة بينهم[85]

فمنذ أكثر من عشرين سنة لم يعد لنا جيش يمكن الاعتماد عليه، فأغلب الجيش سماسرة وتجار فلا يلحق بالجيش إلا من يدفع أكثر، فهنا لا يسأل عن الكفاءة واللياقة البدنية. أكثر من هذا أنه أثناء مسابقة الالتحاق بالجيش يُحضِر كبار الجيش في غاو أقاربَهم فيأخذون مقاعد غاو في الجيش وهذا هو الوجه الآخر للرشوة.

رابعا: مؤامرة كبار المسؤولين في غاو مع الطوارق و تجار المخدرات، و إهانة المواطنين من السنغاي و الفولانيين، و من المؤامرات العمل من أجل ألا يكون مَنْ أصله من غاو وَاليًا عليه، ولا أعرف في تاريخ غاو من شغل منصب الوالي و هو من سكان غاو على الأقل منذ عهد **موسى تراوري** إلى يومنا هذا، بينما لا يكون واليا على كدال إلا من اقترحه سكان كدال و بشروطهم.

خامسا: موقف الرئيس أمدو تماني توري من فرنسا والجيران الذي لا يحسد عليه

في السنوات الأخيرة من فترة **أمادو تماني توري** اشتدت العداوة بينه وبين جيرانه الجزائر موريتانيا من جهة، وبينه وبين فرنسا من جهة أخرى. فقد كانت الجزائر تتهمه بضَعف الشخصية أمام من أسمتهم بالقاعدة، وبالعجز عن محاربتها، و خاصة لما قبل **توري** تحت تهديدات فرنسا بإطلاق سراح بعض المسجونين من القاعدة مقابل الإفراج عن الفرنسي المختطف. بينما تتهمه فرنسا و موريتانيا بعدم التعاون المشترك من أجل القضاء على القاعدة في الصحراء. والنتيجة أنهم شكلوا ثلاثية عدائية ضده، يترصدونه ويتآمرون ضده عن طريق الطوارق، و إفساد سمعته من الخارج.

- **تسلسل أحداث التمرد:**[86]

لقد كان لهذا التمرد تسلسل زمني إلى غاية حدوثه و هي كالتالي:

في 22 مارس: اقتحم عسكريون من الجيش المالي مباني اتحاد الإذاعة و التلفزيون في مدنية باماكو و قاموا بمحاصرة الرئيس **أمادو توماني** و عائلته و اعتقلوا عددا من الوزراء، و تكلم المتحدث باسم المتمردين على شاشة التلفزيون الرسمي و أعلن عن إنهاء حكم الرئيس أمادو **توماني توري** و أكد على نية الجنود بتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة كما أعلن عن قرار حل جميع المؤسسات الحكومية وتعليق تنفيذ دستور البلاد و تعيين النقيب **أمادو سانوغو** لتولي رئاسة هيئة جديدة أطلق عليها اسم " اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية إعمار الدولة"و فرضوا حظر تجوال في البلاد.

و إستطاع رئيس المالي سابقا **حاما دو توماني توري** التحصين بأحد معسكرات التابعة للجيش في حراسة قوات مواليه له و اعتبر ما حدث ليس انقلابا عسكريا و إنما هو مجرد تمرد و عصيان من قبل بعض الجنود.

---

[85] –هارون المهدي ميغا، أزمة شمال مالي الجذور التاريخية والسياسية ، مرجع سابق ،ص4 .

[86] –البرق الإخباري، الانقلابات العسكرية في مالي ;2012 ملفات 2012، 2012/12/27 ;23:44 .

و في 23 مارس: اعتقل المتمردون ثلاثة من أعضاء الحكومة المالية السابقة وهم رئيس الوزراء **سيسي مريم كايدا ما سيديبـــي** ووزير الخارجية **سوم يلو بوباي مايجا** و وزير الإدارة الإقليمية **كافو جونا كونيه** و يعتقد أنهم محتجزون في معسكر للجيش قرب العاصمة المالية باماكو.

و بالرغم من دعوة **أمادو سانوغو** لوقف النهب و احترام الممتلكات الخاصة فقد حدثت أعمال نهب و سلب في باماكو عاصمة مالي من قبل بعض الجنود و طالت أعمال النهب محطات الوقود و المتاجر و السيارات الخاصة بالسكان مما تسبب نقصا في السلع و تضاعف أسعار الوقود و تم إغلاق بعض المتاجر و محطات البنزين و شركات.

في 26 مارس: احتج آلاف الماليين في العاصمة باماكو منددين بسلطة الانقلاب ومطالبين بعودة النظام الديمقراطي إلى البلاد وسط تهديدات من قبل المجلس العسكري بضبط الاعتصام من قبل المواطنين وعدم المشاركة في التظاهر الاثنين 26 مارس الذي يصادف الذكرى الـ 21 للانقلاب الذي قام به **اما دو تومانى توري**.

وفي 27 مارس: دعا الرئيس ساحل العاج **الحسن وتارا** للاجتماع الجماعة في أبيدجان لإرسال إشارة قوية إلى الجنود المتمردين و وصف تلك الانقلاب بأنه تهديد للمنطقة بأسرها و دعا إلى عودة الحكم المدني و وضعت قوات حفظ السلام في وضع الاستعداد لاحتمال حدوث تدخل عسكري، و قام الشركات و المدارس بفتح أبوابها لمرة الثانية.

في 3 أبريل: بدأ مجلس الأمن الدولي في مشروع إقرار عقوبات ضد المجلس العسكري و الولايات المتحدة و الاتحاد الإفريقي إعلانه حظر السفر للقيادات الانقلاب و تم نهب 2354 طن من المواد الغذائية من مخازن برنامج الأغذية العالمي في غاو و تومبوكتو مما أدى إلى تعليق ذهاب المساعدات الغذائية إلى كيدال شمال مالي ، أيضا نهبت المستشفيات و الفنادق و المكاتب الحكومية و مكاتب المساعدات و أفادت تقارير أن أكثر من مائتي ألف شخص فروا من القتال و العنف في بلادهم مالي.

في 6 أبريل: أعلن الرئيس السابق **حاما دو تومانى توري** استقلال أزواد من مالي و أدان الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي هذا الإعلان و قالوا إن هذا الإعلان لا قيمة له[87].

وفي 8 أبريل: قدم **أمادو تومانى توري** استقالته رسميا من رئاسة الجماعة.

و في 9 أبريل: استقال **أمادو سان وجو** و وافقت المحكمة الدستورية المالية أن ديونك وندا تراوري تولي الرئاسة لمدة 40 يوما من اجل تنظيم الانتخابات.

و في 12 أبريل: قادة الانقلاب سلمت السلطة رسميا **لترا وري** و أطلق سراح الوزراء و المساعدين المسجونين، و تعهد بشن حرب على المتمردين الطوارق.

---

[87] – هارون المهدي ميغا، أزمة شمال مالي الجذور التاريخية والسياسية ، مرجع سبق ذكره، ص 08.

وفي 30 أبريل: اندلعت اشتباكات واسعة بين الجنود الموالين للمجلس العسكري والحرس الرئاسي أسفرت عن مقتل 14 شخص و إصابة 40 ، وتولى المجلس العسكري على القاعدة الأساسية المضادة للمجلس العسكري .

و في 2 مايو : أعلن المجلس العسكري أنه تم القبض على 140 شخص من الجماعة المنقلبة تضدهم و تتضاعف العدد إلى 300 و توفى منهم 20 بسبب التعذيب .

و في 20 أغسطس : تم تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة في محاولة لاستعادة الاستقرار لمالي بعد الانقلاب العسكري ووافق عليها الرئيس المؤقت **تراوري ديونك وندا** و ظل **مودي نو ديارا** رئيسا للوزراء وتكون مجلس الوزراء الجديد من 31 وزير .[88]

نتائج التمرد:

وفق ما تشير إليه التحركات الاجتماعية المختلفة يبدو إن قضية المتمردين لن تقف عند سيطرتهم على مدن الشمال وستكون بداية حرب أهلية حقيقية بين قبائل الطوارق و العرب ومن نتائج هذا التمرد كالتالي:

النتائج الايجابية:

1. إ أيقاظ النائمين المسالمين والراكنين إلى عدم حمل السلاح من أبناء هذه المناطق ومالي
2. الشهادة الداخليّة والإقليمية والدولية بامتياز على عدم وفاء الطوارق والمجموعة العربية في مالي بالأمانة ولا بالإخلاص للمجتمع؛ فقد أعطاهم الرئيس توري كلَّ شيء، وأطلق لهم العنان في مختلف مجالات الدولة، ومع ذلك خذلوه وخذلوا شعب مالي في جميع الجوانب.
3. أنّ سياسات مالي القادمة مع الجزائر وموريتانيا يجب أن تقوم على أساس المعاملة بالمثْل، وهو مبدأ إنساني، وديني، وسياسي، واجتماعي قويم، لا سيما في العلاقات بين الدول. فعلى مالي أن تأوي المتمردين من الجزائر وموريتانيا أيّا كان انتماؤهم وأهدافهم، وأن تساعدهم ماديًّا ومعنويا، وعسكريا وسياسيا، مقابل إيواء البلدين لطوارق مالي وعربه ومساعدتهم ماديًّا ومعنويا بل وعسكريا وسياسيا.[89]

النتائج السلبية:

1. **امنيا:** هناك تسرب امني واضح مع انهزام الجيش وتزايد الحركات الإرهابية و انتشار الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.
2. **سياسيا:** سقوط النظام السياسي والمرور في مرحلة انتقالية ناتجة عن انقلاب مسلح إلى حين تحديد موعد انتخابات رئاسية جديدة.

---

[88] – الرق الإخباري، الانقلابات العسكرية في مالي 2012، مرجع سابق

[89] – سعد مهدي، قضية الطوارق في مالي . مجلة أفاق افريقية ،العدد 13 ، جويلية_سبتمبر2012، ص40

3. **دينيا:** إضعاف موقف الهيئات الإسلامية في مالي من أهل السنَّة والجماعة، التي كان لها حضور قويّ في السنتين الأخيرتين، ونجحت في تكوين جماعة ضغط قويّ على الحكومة كي لا تتخذ قرارات أو تصدر قوانين تمسُّ شؤون دينهم الإسلامي.

4. **اجتماعيا:** تفشي الكراهية و التنافر بين أفراد المجتمع وانقسامه إلى حركات وقبائل

المبحث الثالث: الدور الفرنسي في الأزمة المالية

التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية عامة ليس جديد، حيث شهدت دولها منذ الاستقلال العديد من التدخلات من قبل فرنسا، فهي متواجدة في القارة منذ الحقبة الاستعمارية، ولا زالت سواء أكان ذلك من خلال شركاتها المتعددة الجنسيات التي تسعى دوما لاستغلال واستنفاذ طاقات وموارد القارة، أو من خلال مختلف الإلتزامات والاتفاقيات العسكرية بينها وبين المستعمرات التابعة لها سابقا.

المطلب الأول: أسباب التدخل الفرنسي في مالي

التدخل العسكري الفرنسي في القارة الإفريقية بما فيها مالي يرجع للعديد من الأسباب والمحددات، نوجزها في أهمية الواقع الجيوبوليتيكي، السياسي وحتى الاقتصادي

الأهمية الجيوبوليتيكي لدولة مالي:

تحتل مالي أهمية جيوبوليتكية متميزة؛ من حيث الموقع، المساحة والموارد، يجعل هناك منظومة من المصالح السياسية والاقتصادية للدولة الفرنسية ويحفزها دائما على التدخل لحماية تلك المنظومة وعلاوة على ذلك فإن وجود دولة مالي في العمق الاستراتيجي للدول المغاربية، يحقق لفرنسا قدر من الأمن والحماية لأهدافها ولمصالحها المتنوعة في تلك الدول، بالإضافة إلى مجموعة الدول الفرنكفونية الأخرى المجاورة لمالي. ومن ثم يصبح التدخل في مالي مسألة منطقية ضمن حسابات المصالح المتنوعة للدولة الفرنسية[90].

النظام السياسي لدولة مالي:

وفقاً للعلاقات المتميزة للدولة الفرنسية مع الأنظمة الحاكمة في الدولة المالية الموالية لها، تترسخ عقيدة سياسية وأمنية، لدى صناع ومتخذي القرارات والسياسات في الحكومة الفرنسية، بأهمية الحفاظ على تلك الأنظمة المشايع لها، ومن ثم فإن أية تغييرات يمكن أن تطرأ على الواقع السياسي لدولة مالي، ويتعارض مع أهدافها ومصالحها، يحتم عليها التحرك والتدخل السريع والعاجل لاستعادة

---

[90] – غضبان مبروك،االتدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته،دفاتر السياسة والقانون،العدد 11،جامعة باتنة،الجزائر ،1014،ص69–

الأوضاع، والحيلولة دون حدوث تغييرات سياسية يمكن أن يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على منظومة المصالح الفرنسية.

الأهمية الجيو اقتصادية لدولة مالي

بالإضافة للأهمية الجغرافية المتميزة التي تتمتع بها مالي، فضلا عن المصالح السياسية الفرنسية في مالي، فإنها تتميز بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة والتي زادت من أهمية تلك المنطقة ، فهي تزخر بالعديد من المعادن والثروات.

بناءا على ذلك؛ فإن للمصالح الاقتصادية أيضا اهتمام كبير من جانب الحكومات الفرنسية المتعاقبة، وهو ما يُملي عليها ضرورة التعامل الجاد مع الشأن المالي بأقصى درجات الاهتمام، حتى ولو استخدمت فرنسا في سبيل ذلك التدخل العسكري ذاته[91].

المطلب الثاني : تداعيات التدخل الفرنسي في مالي

عرفت مالي العديد من التداعيات كانت نتيجة للتدخل الفرنسي فيها، إذْ أن فرنسا لم تتمكن من حل النزاع وإنما عملت على إحياء وتقوية الجماعات الإرهابية، حيث تحوّلت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية، سواء من خلال تأمينها ملاذا أمنا للإرهابيين أو معقلا للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لهم، فضلا عن تفاقم الجريمة المنظمة الذي سهّل حركة المهربين للسلاح وتجار المخدرات، وحتى مهربي البضائع والأشخاص، ناهيك عن الأعداد الهائلة للنازحين الماليين ومختلف الأمراض والأوبئة[92].

1. التداعيات العسكرية والامنية:

أخذت الانعكاسات الأمنية والعسكرية جرا ء التدخل الفرنسي في مالي صورتين تلك التّهديدات الصلبة المتمثلة في تفشي الجريمة المنظمة وانتشار جميع أنواع الأسلحة الخفيفة والثقيلة بفعل تدخل حلف الناتو وانهيار نظام القذافي ، وأخرى ليّنة تمثلت في الهجرة غير الشرعية وجميع الأمراض والأوبئة المتفشية من جراء ذلك[93].

---

[91]- غضبان مبروك، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته،دفاتر السياسة والقانون، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[92]- غضبان مبروك، نفس المرجع، ص 71.

[93]- نفس المرجع، ص 74.

2. التداعيات السياسية والإجتماعية.

فيما يتعلق بالتداعيات السياسية، فقد صرح وزير الداخلية المالي " **سينكو موسى كوليبالي** " أنّ نسبة المشاركة بلغت 53.5% في حين أن نسبة المشاركة في الانتخابات السابقة لم تكن تتعدى 40%، وبالنسبة إلى الماليين في الخارج، لم تتجاوز نسبة المشاركة 10%، حيث شارك مراقبون دوليون بينهم نحو مائة مراقب من الاتحاد الأوروبي في مراقبة سير الانتخابات، وتولى تأمين الانتخابات نحو 6300 جندي من قوة الأمم المتحدة بمساعدة 3200 جندي فرنسي ما زالوا موجودين في مالي، وانتهت الانتخابات بفوز المرشح " **إبراهيم أبو بكر كيتا** 68 (عاما) رئيس وزراء سابق على خصمه "**سومايلا سيسي**63 (عاما) وزير المالية السابق.

أما ما تعلق بالتداعيات الاجتماعية، فقد تم تدمير العديد من أضرحة الأولياء ومنها ما هو مسجل باسم التراث العالمي في منظمة اليونسكو، حيث نقلت عدد من سائل الإعلام إحراق مكتبات كثيرة تحوي كتبا قيمة عن التراث المحلي وخاصة في مدينة تومبكتو ، إلى جانب الاتجار بالبشر وتجنيد الأطفال، إذْ يعتبر الأطفال من أكثر الفئات تعرضاً لمخاطر وآثار الحروب الأهلية، فهم إما يتعرضون للقتل أو الإعاقة أو التشريد عن منازلهم أو الانفصال عن ذويهم ، بيد أن الآثار الواقعة على الأطفال في الحروب تفاقمت باستخدام الأطفال كأداة في الحرب، حيث تستخدمهم الجيوش النظامية للقيام بكافة أنواع الأعمال كطهاة، أو محاربين أو جواسيس أو كأدوات للكشف عن الألغام[94].

خـــلاصة :

إن التدخل العسكري الفرنسي في مالي فتح ولا يزال يفتح الكثير من التساؤلات لاسيما القانونية ليس فقط في الكيفية التي تم بها التدخل ولكن كذلك في الأهداف المتوخاة من التدخل وخاصة تلك المتعلقة بإقامة حكومة موالية لفرنسا والتي تحفظ مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية وليس التدخل من أجل تحسين وضعية الإنسان المالي وحماية حقوقه وحرياته.

---

[94] – شريف غضبان مبروك، أهداف التدخل العسكري في مالي . مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية،مصر، 2013،ص24.

تمهيـــد:

منذ انقسام السودان أصبحت الجزائر أكبر بلد إفريقي وال10 عالميا في حين أنها تتقاسم مع مالي حدودا تفوق 1300 كلم، وحتى في تركيبة بشرية مشتركة تمثلت في أقلية الطوارق التي تتركز في الصحراء الجزائرية بالإضافة لشساعة الجزائر، فهي تعدُّ كذلك بلدا غنيًا، حيث تشير احتياطات الصرف لسنة 2012 الجزائر تحتل المركز 12 عالميا بـــ 200 مليار دولار وديون خارجية تقدر بـــ 4 ملايير دولار، أي ما يعادل 3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، كما تفخر بأن لديها أكبر ميزانية دفاع في القارة الإفريقية، حيث تملك قوات أمن اجتازت اختبار المعارك ولها خبرة قتالية في مكافحة الإرهاب بعد أن كافحت تمردا إسلاميا دمويا في سنوات التسعينيات، بالإضافة لنفوذها في المنظمات الإقليمية والدولية، حيث تعدُ طرفا أساسيا لنجاح إدارة وحل الصراعات التي تحدث في إقليمها سواء أكان المغاربي أو الإفريقي.

المبحث الأول: دور الجزائر من خارج الاتحاد الإفريقي(دور الوساطة من خارج الاتحادالافريقي).

لم تهدأ جهود الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 2012، مع تفجر الأحداث في شمال مالي، من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد وساطة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو وبين الفصائل الترقية المسلحة وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد تجنبا لإعطاء "الشرعية الجهادية " للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة "حرب عالمية" تتداخل فيها ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود وفي الواقع فإن الوساطة الجزائرية في هذا الإطار تعتمد على مبادئ سياسية من ناحية احترام الوحدة الترابية لدولة مالي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، غير أن الدبلوماسية الجزائرية تستند في مقاربتها بخصوص الوضع في مالي على رهانات أمنية كبيرة في منطقة الساحل حيث ملف الطوارق الحساس وحيث يصل طول الحدود الجنوبية للجزائر مع عدد من دول الساحل وهي موريتانيا، مالي والنيجر إلى أكثر من 6 آلاف كيلومتر الوساطة الجزائرية.

المطلب الأول: دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع في مالي.

ظلت الجزائر و لا تزال على مدى عقود ترعى بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام الموقعة بين المتمردين الطوارق والحكومة المالية، سعيا منها لتحقيق الأمن والاستقرار في الدولة الجارة الجنوبية نظرا أن ما يحدث في هذه الأخيرة ينعكس بدوره على الجزائر لما لها من روابط إثنية وجغرافية وحتى تاريخية، ونتيجة لانفجار الأزمة الراهنة في مالي فقد دعت الجانبين لوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي **سوما يلوبوباي ميغا** الذي حلّ بالجزائر العاصمة في 2 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن تحالف 23 مايو والحركة الوطنية لتحرير أزواد[95]، فضلا عن ذلك، عملت الجزائر على تقريب وجهات النظر بين فصيلتين من الطوارق في الشمال هما حركة أنصار الدين وحركة تحرير الازواد، توّج ذلك باتفاق بين الطرفين وُقّع في الجزائر يوم 21 ديسمبر 2012، وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية لبنة في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو سعيا منها لعزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا[96]. تتواصل الوساطة الجزائرية في أزمة مالي من خلال اجتماع أعيان حركة الازواد ومشايخ الزوايا بإدرار، الذي حث في توصياته على تفعيل الاتفاقية السابقة الموقعة بالجزائر العاصمة في 21 ديسمبر 2012 بين الحكومة المركزية والمتمردين، والتي تضمنت الحركة الوطنية لتحرير الازواد وحركة أنصار الدين، حول مبدأ التعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب[97]، والمتضمنة وضع السلاح والدعوة إلى الحوار.

غير أن الوساطة أجهضت مرة أخرى، بسبب تسرع فرنسا للتدخل العسكري المبرمج مسبقا، تمثلت خطة الجزائر للتسوية في: انسحاب الميليشيات المسلحة بمدن الشمال، إنشاء صندوق تنموي لمنطقة الازواد، مخطط إعادة إعمار، التنسيق مع الماليين، بالشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية للتوافق حول وحدة مالي ومحاربة الإرهاب المتمثل في" حركة الجهاد الإسلامي "و" القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لنصل إلى اتفاقية 16 جوان 2014 حيث وقعت كل من الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الازواد وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة في العاصمة الجزائرية ،أكدت فيها احترامها التام للوحدة الترابية والوحدة الوطنية لمالي، التي بدورها تهدف إلى حل نهائي لأزمة شمال مالي وتعزّز "إعلان الجزائر "الذي تم التّوقيع عليه في 9 جوان من نفس السنة. وكان ذلك بحضور رئيس بعثة الأمم المتحدة في مالي(**مينوسما**) **ألبرت كويندوز** مع ثلاثة وزراء من الحكومة المالية الحالية، خلال أعمال الاجتماع الإقليمي لدول الساحل المدعمة للحوار بين الفر قاء الماليين.

من جهتها، أعربت الجزائر عن ارتياحها للتوقيع على هذه الأرضية التمهيدية من قبل ثلاث حركات من شمال مالي الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار في 23 مايو 2014 ، مؤكدة أنها ستواصل دعمها "الفعال "لأية مبادرة تهدف إلى إيجاد حل سلمي للأزمة التي

---

[95] –الحاج ولد إبراهيم،" أزمة شمال مالي :إنفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، من الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports ، تاريخ دخول الموقع: 14–01–2015 على الساعة 14:30.

[96] – عزيز .ل، بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع" الأزمة في مالي"، من الرابط: http://www.djazairnews.info، تاريخ دخول الموقع 14–01–2015 على الساعة 15:00.

[97] – إسماعيل دبش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي والتأثي ا رت الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010) إستراتيجية 01 (الجزائر: مجلة دراسات الدفاع و الإستقبالية، 2014)، ص:80.

تضرب شمال مالي. فضلا عن ذلك؛ عبرت الحركات الثلاث عن تشجيعها ودعمها لجهود الجزائر لصالح تعزيز ديناميكية السلم الجارية في المنطقة[98].

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ وساطة الجزائر لم تقتصر على النزاع الحالي المتجدد فحسب، وإنما للعديد من السنوات خلال 1968، قمة جانت بجنوب الجزائر(08-09) سبتمبر 1990، اتفاق تمنراست (05-06) جانفي 1991، لقاء الجزائر العاصمة في الأول و الثاني (سنوات 1992-1994)، و خاصة اتفاق السلام جويلية 2006، وقد كانت نتيجة الوساطة الجزائرية التي تمت سواء بمالي أو بالجزائر، تُؤكد على إعطاء صلاحيات لتسيير الجماعات المحلية بشمال مالي، تحديد نظام صحي ملائم للسكان، إقامة مجلس جهوي للتنمية إنشاء صندوق للاستثمار، قروض لمشاريع تنموية، تطوير شبكات الطرقات خاصة بين كيدال وباماكو من أجل فك العزلة التي يعاني منها سكان شمال مالي[99].

المطلب الثاني: الدور العسكري الجزائري في حل النزاع المالي

تمايز الدور العسكري الجزائري في حل النزاع المالي بين تعاون عسكري ثنائي بينها وبين مالي من جهة، والتعاون الإقليمي بين دول الميدان بما فيها مالي والجزائر، وأيضا التعاون العسكري الدولي مع قوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وتعاونهما على محاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي من جهة أخرى.

أ- التعاون العسكري الثنائي" الجزائر- ومالي"

في إطار التعاون الثنائي قام الرئيس المالي **أمادو توماني توري** بزيارة إلى الجزائر يوم 12 من شهر أكتوبر 2011 دامت أربعة أيام، حيث تباحث مع الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، وقد اتفق رئيسا البلدين مثلما ورد في البيان الختامي على[100]:

1. تعزيز التشاور والحوار الثنائي على جميع المستويات.
2. المضي في تعزيز التعاون الأمني وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل.
3. ضرورة مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الصحراوي من خلال تعزيز التعاون بين دول الميدان.

شهدت فترة الانقلاب العسكري في مالي إيقاف تسليح الجزائر للجيش المالي، كما سحبت خبرائها العسكريين من إقليم أزواد، خشية النظر إليها كطرف في الحرب، بالإضافة إلى نقل الجزائر وحدات عسكرية جديدة إلى المناطق الحدودية الجنوبية مع مالي، وتعزيزها بقوة مراقبة واستطلاع جوي، كما أبلغ الجيش الجزائري قيادات مقاتلي أزواد بأنهم مسؤولين عن ضبط الأمن في المناطق التي يسيطرون عليها.

عملت الجزائر أيضا على نقل وحدات عسكرية بما فيها قوات الجيش، الدرك، الأمن وحرس الحدود معززة بقوة مراقبة واستطلاع جوي إلى المناطق الحدودية الجنوبية المالية وكذلك تشديد الرقابة على تنقل الأشخاص والبضائع[101].

ب- التعاون العسكري الإقليمي:

1. لجنة الأركان العملياتية المشتركة بتمنراست:

أما في ظل تفعيل مشروع أمن إقليمي جماعي، فقد عقدت عدّة اجتماعات تحضيرية وتشاوريه جمعت وزراء خارجية دول الميدان (الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر)، في الفترة الممتدة بين 2008-2010، وخلال الاجتماع الذي انعقد في تمنراست يومي: 12 و 13 أوت 2009، تمّ إنشاء لجنة الأركان العمليّاتية المشتركة المتمخضة عن" خطة تمنراست" و تضمّ كل من: الجزائر، مالي، موريتانيا و النيجر، ومقرّها بتمنراست (جنوب الجزائر)، تلاه الاجتماع غير العادي لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة في 16 سبتمبر 2010 و انعقد هذا الاجتماع المندرج في إطار تقييم الوضع الأمني بمنطقة الساحل الصحراوي، طبقا للإجراءات التي تم اتخاذها من طرف لجنة الأركان العملياتية المشتركة.

وقد دخلت هذه اللجنة حيز التنفيذ في افريل 2010 أما في 2011 ؛ فقد أصبحت تسمى ب"دول الميدان"، إلا أن المجموعة عرفت توسعا في نطاقها ليشمل بالإضافة إلى الدول الأربع كل من ليبيا وتشاد وبوركينا فاسو. ويرى العديد من المحللين أنّ قرار إنشاء القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجّهة إلى المجتمع الدولي تعبر فيها الدول المعنية، وبالخصوص الجزائر، عن رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة، سيمامنها النوايا الفرنسية والأمريكية. وبذلك، فإنّ هذا القرار سيضع الدول المعنية أمام الواقع لتتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أو الفرنسي.

أما الهدف من إنشاء هذه اللّجنة فيتمثل في القيام بعمليات مشتركة للتنسيق الإستخباراتي، و المعلوماتي وحتى العسكري لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة وتهريب السلاح، وكذلك تسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية. فضلا عن ذلك، فهي تتكون من[102] خلايا هي: الخلية العملياتية، خلية الإشارة، الخلية المكلفة باللوجستيك، خلية الاستعلامات.

وفي آخر اجتماع دوري لمجلس رؤساء أركان البلدان الأعضاء في لجنة الأركان العملياتية المشتركة يومي العاشر والحادي عشر من شهر جويلية 2012 بنواكشوط، اتخذ القادة المجتمعون لتحديد طريقة التعامل مع الوضع في شمال مالي مختلف الإجراءات

---

[98] – إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص81.

[99] – نفس المرجع، ص 83.

[100] – أحمد شطاطة،" تعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب : الجزائر عزيمة لا تتزعزع"، الجيش 581 (ديسمبر 2011)، ص ص 26–27.

[101] –عبد النور بن عنتر،" الإستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي"، ورقة مقدمة في ندوة" :المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 17 –18 فيفري 2013)، ص 05.

[102] – بشير عميور، "لجنة الاركان العملياتية المشتركة: ثمرة لرؤية مشتركة"، الجيش 579 (أكتوبر 2011)، ص 20.

الضرورية لدعم القدرات العملياتية لهذه اللجنة في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة والحد من امتداد الجريمة المنظمة في الفضاء المشترك للدول الأعضاء[103].

2. وحدة التنسيق والاتصال

تطبيقا لتوصيات وزراء خارجية البلدان السبعة لكل من: الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا وتشاد، المجتمعين بتاريخ: 16 مارس 2010 بالجزائر، تمّ في 6 افريل 2010 إنشاء وحدة التنسيق والاتصال حيث تتم رئاستها بطريقة دورية حسب الترتيب الأبجدي لأحرفها الأولى، وتجمع ممثلي الأجهزة الإستخباراتية للدول الأعضاء[104].

- لجنة الأركان العملياتية المشتركة:

أنشئت هذه اللجنة رسميا بمدينة تمنراست في 21 افريل 2010 من طرف رؤساء أركان الجيوش الأربعة للدول الأعضاء المشكلة من: الجزائر، موريتانيا، مالي، النيجر، حيث تعمل على التدخل في المنطقة الممتدة عبر شريط صحراوي على طول 1956 كم وعمق 933 كم، ما يغطي المناطق الحدودية.

يمكن حصر مهام لجنة الأركان العملياتية المشتركة فيمايلي:

- متابعة وتحليل وتنسيق أعمال المنطقة العملياتية بمشاركة جميع الاعضاء.
- القيام بعمليات البحث وتحديد تواجد الجماعات الإرهابية وشبكاتها والقضاء عليها.
- ضمان متابعة تطور الوضع الأمني بالمنطقة ذات الاهتمام المشترك والتخطيط وتنفيذ العمليات المشتركة.

صفوة القول، إن اللجنة جاءت لسد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي و الإستخباراتي الذي تقتضيه المكافحة الميدانية للإرهاب، الذي بدوره يستلزم تضافر جهود الدول مجتمعة لمجابهته بعيدا عن دور كل دولة منفردة؛ فالإرهاب أضحى تهديدا امنيا ذو نزعة عابرة للأوطان هذا من جهة، كما تهدف الدول المنشئة للجنة لقطع مساعي التدخلات الخارجية من طرف الدول الكبرى في منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام من جهة أخرى.

ج - **التعاون العسكري الدولي**

لم ينحصر دور الجزائر في التعاون العسكري لحل الأزمة في مالي على الصعيدين المحلي والإقليمي فحسب، بل تعدى ذلك المحافل الدولية، حيث صادق مجلس الأمن الدولي على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية شهر ديسمبر 2009 والتي تعتبر مكملة للائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب وأيضا اللائحة رقم 1267 التي تُعنى بنشاطات الجماعات الإرهابية[105] ، فكانت الجزائر المبادرة لإعدادها. حيث شهد القرار 1904 السابق انتهاكات عديدة خاصة من قبل كل من إسبانيا وفرنسا، حيث دفعت الحكومة الأولى في 22 أوت 2010 مبلغ قدّر ب 8 ملايين يورو مقابل تحرير رهائنها المحتجزين في الساحل الإفريقي منذ تاريخ 29 نوفمبر 2009 من قِبل جماعات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هذا من جهة. أما الحكومة الفرنسية؛ فقد ضغطت على الحكومة المالية لتحرير رهينة فرنسي **بيار كمات (Pierre Camatte)** مقابل إطلاق سراح أربع إرهابيين في سجن مالي بينهم جزائريين.

فضلا عن ذلك، فقد تمّ إنشاء **المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب** بتاريخ 22 سبتمبر 2011 وذلك في إطار تفعيل التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب العابر للحدود، وتشكيل مجموعة مختصة في تقوية قدرات مكافحة الإرهاب في الساحل الإفريقي، حيث يترأس هذه المجموعة كل من الجزائر وكندا، إلى جانب لجنة تنسيقية مركزية ترأسها أمريكا مناصفة مع تركيا[106].

المبحث الثاني: تأثير التدخلات الخارجية على الأزمة المالية.

المطلب الأول أثر تدخل الدول في الأزمة المالية

1 - أثر تدخل موريتانيا على الأزمة المالية

كانت موريتانيا الدولة الوحيدة المتأثرة بضربات القاعدة في المغرب الإسلامي قبل الأزمة الأخيرة بمالي، حيث كانت تدفع بقواتها المسلحة لملاحقة أفراد القاعدة داخل التراب المالي، وذلك رداً على عمليات القاعدة ضدها في الغلاوية 2007، وتورين 2008 و اغتيال الأجانب كالسياح الفرنسيين 2008 و المواطن الأمريكي 2009 و قد أخذت الحكومة الموريتانية على الحكومة المركزية المالية عدم جديتها في محاربة الإرهاب وتركها الشمال المالي تحت سيطرة الجماعات المسلحة، وهو ما جعل موريتانيا تساند الحركات الطوارقية في الشمال المالي مالياً وتأطيرياً، كخطوة إستراتيجية لجعلهم بديلاً للحكومة المركزية في وجه الجماعات الإرهابية عند الحدود الموريتانية، وذلك ما يفسر أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد كان ظهورها الأول في نواكشوط وقد كانت موريتانيا تؤيد التدخل العسكري ضد القاعدة قبل أن تسيطر القاعدة على الشمال المالي، ولكن بعد أن اكتسحت الطوارق وأصبحت القاعدة هي المسيطر أصبحت الحكومة الموريتانية تميل إلى الحلول السياسية، خوفاً من المشاركة في أي عمل عسكري في شمال مالي، و مع احتمال تحول البلد إلى ملاذ للجماعات الجهادية، بادرت السلطات الموريتانية إلى إغلاق الحدود مع مالي منذ بداية الحرب، مكتفية بفتح نقاط محدودة لاستقبال اللاجئين النازحين من الشمال المالي الذين بلغ عددهم قرابة المليون نازح[107].

---

[103] – نفس المرجع، ص19.

[104] –.نفس المرجع، ص 20.

[105] – بشير عميور، لجنة الأركان العملياتية المشتركة : ثمرة لرؤية مشتركة . " مرجع سبق ذكره، ص 23.

[106] –Étienne Liffran, "La sécurité du Sahara et du sahel vue par les pays d'Afrique de l'ouest, dans: la sécurité du Sahara et du Sahel", *Cahier du CREM*13 (Décembre 2009): p. 108

[107] –عبد الله ممادو باه، " آفاق الوضع الأمني و السياسي في شمال مالي "، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2012، ص 03.

2- أثر تدخل النيجر على الأزمة المالية

كانت النيجر من بين الدول الداعية إلى التدخل الأجنبي منذ البداية، خوفاً من انتقال عدوى الانفصال كما أصابها في التسعينيات من بعض الحركات الطوارقية من احتجاجات أسوة بإخوانهم في مالي. لكن تبدو الحكومة المركزية في نيامي أكثر تنظيماً وقوة من نظيرتها في باماكو، من حيث القدرة على إخماد أي تمرد من طرف الطوارق. في كل الأحوال فإن حكومة

النيجر كانت دائماً تدعو إلى التدخل الدولي في شمال مالي لطرد الطوارق والجماعات الإرهابية، وكانت مستعدة حتى للمشاركة في العملية العسكرية والتنسيق الميداني[108].

3- أثر تدخل الجزائر على الأزمة المالية

خلقت أزمة مالي الأخيرة وتدخل القوات الفرنسية في شمال البلاد مأزقاً حقيقياً للسياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل والصحراء، حيث كانت دائماً تتخذ الحذر والابتعاد عن التأثيرات، وقد ظهر ذلك جلياً في تعاملها مع موجة الحراك العربي وحتى في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا، أو سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة تأكيداً منها لكونها القوة الإقليمية الأجدر بالقيادة نظراً إلى خبرة جيشها في المنطقة وبأسه الشديدين. وقد حاولت الجزائر منذ بداية الأزمة في شمال مالي تغليب الحل السياسي معتمدة في ذلك على علاقاتها بالطوارق وبجماعة أنصار الدين، وبخاصة رئيسها إياد أغ غالي، لكن انسحاب هذا الأخير من الحوار وسيطرة القاعدة على زمام الأمور في شمال مالي جعل الجزائر تعيد حساباتها؛ ولربما هذا أحد أسباب فتحها لأجوائها للتدخل الفرنسي الفجائي في 11 يناير 2013. لكن الجزائر سرعان ما دفعت ثمناً عبر احتجاز الرهائن في "عين أمنراس" سريعاً لهذا التعاون مع التدخل الأجنبي، فجاءت عملية منشأة الغاز من قبل مجموعات إسلامية ترفض التدخل الفرنسي في شمال مالي، غير أن التعامل الجزائري هنا جاء صارماً و نهائياً تمثل بتدخل عسكري انتهى بمقتل 27 مسلحاً و 37 رهينة أجنبية، الأمر الذي عرّض الجزائر لانتقادات دول غربية بحجة تعريض مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها، اللهم تصريحات هولا ند التي صبّت لمصلحة الجزائر وذلك في محاولة منه لكسب ود الجزائريين لمساعدتهم في الحرب شمال مالي وقد تعاملت الجزائر مع هذا الموقف خوفاً من تحولها إلى باكستان أخرى في المنطقة، وهي بذلك تمرر رسالة إلى القوة الفرنسية أن ليس معنى فتح المجال الجوي أن الجزائر خاصرة رخوة ومجال مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة، بل هي قادرة على حماية مجالها الجغرافي من دون مساعدة؛ وذلك ما يفسر فردا نيتها في قيادة عملية عين أمنراس رغم وجود أجانب. كما تبعث رسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلاً فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر، وأخيراً لتبين للعالم أن هذه العملية (عين أمنراس) ما هي إلا بداية لتأثيرات التدخل الأجنبي في المنطقة ولتبرر موقفها من عدم لمشاركة في التدخل[109].

المطلب الثاني: أثر المنظمات الدولية و الإقليمية في الأزمة المالية:

1 - دور منظمة الايكواس

دعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا المعروفة بالاكواس إلى الحل العسكري لوقف تقدم حركة تحرير أزواد نحو العاصمة بماكو موالية بهذا الموقف لفرنسا هذه الأخيرة التي ترى أيضا أن أفضل الحلول للازمة في الشمال هو التحرك العسكري[110] حيث قررت الإيكواس، في 12 أبريل 2012، تعليق عضوية مالي بها، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، وكذلك فرض حظر اقتصادي يشمل إغلاق جميع الحدود لدول الجوار معها من الدول الأعضاء بالجماعة، بحسبانها دولة حبيسة. واستثنت من ذلك الحظر السلع ذات الصفة الإنسانية، كالأغذية والأدوية وما يلزم للحاجات الإنسانية.

في أول أبريل، توصلت الجماعة لاتفاق سياسي مع قادة الانقلاب، وقع عليه "أمادو سان اغو" في باماكو، ينص على تولي رئيس الجمعية الوطنية "ديونك وندا تراوري" الرئاسة لمرحلة انتقالية، مع تعيين رئيس للوزراء وحكومة انتقالية، للعمل بالعودة بالبلاد إلى النظام الدستوري، بتنظيم اقتراع رئاسي خلال 40 يوماً. وأعلن رئيس المجموعة الحالي، الحاج "الحسن وتارا" رئيس ساحل العاج، بأنه سيرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجماعة فور توقيع الاتفاق.

عندما تأزم الموقف نتيجة استمرار قوات التمرد في الشمال في تحقيق انتصاراتها والزحف جنوباً، والاستيلاء على المدن المهمة. قررت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في 2 يونيه 2012، إرسال قوات تابعة لها، قوامها 3300 جندي، لمساعدة القوات الحكومية في استعادة السيطرة على المناطق الشمالية، وتحقيق الأمن والاستقرار، على أن هذا هو الأساس لتسوية الأزمة. وقد طلبت من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على إرسال هذه القوات، مستندة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجيز التدخل العسكري[111].

استمرت جهود الإيكواس في التنسيق بين الدول الأعضاء بها وبين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبعض الدول الأوروبية. ويلاحظ أن فرنسا من أكثر الدول حرصاً على تدخل الإيكواس، فإذا كان الموقف الدولي يتسم بالتريث منذ بداية الأزمة، فإن فرنسا كانت الأكثر اهتماماً، ولعبت دوراً كبيراً في صدور قرار مجلس الأمن الرقم 2056، الصادر في 5 يوليه 2012.

رحبت الإيكواس أيضاً بقرار مجلس الأمن الرقم 2071، الصادر في 12 أكتوبر 2012، والمتعلق بنشر القوات الدولية العسكرية، واتخذت خطوات إيجابية، سواء بالمشاركة أو تقديم الدعم المنسق للجهود التحضيرية بالوسائل المطلوبة كافة، طبقاً لما هو صادر بالقرار.

عند بدء القوات الفرنسية بالعملية العسكرية "سرفال" (القط المتوحش)، في 11 يناير 2013، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وبلجيكا والد نمارك والإمارات وكندا والمملكة المتحدة، ضد العناصر المتشددة في مالي. لم يقتصر دور الإيكواس

---

[108] – عبد الله مامادو باه، " نفس المرجع، ص 09 .

[109] – عبد الله مامادو باه،" آفاق الوضع الأمني و السياسي في شمال مالي "، نفس المرجع السابق، ص 11 .

[110] – مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي متاهة الانقلاب والانفصال، 2015/3/1، 10:08 .

[111] – موسوعة المقاتل، الحرب في مالي _ جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية، 2015/3/1، 10:11 . .

على الترحيب بالعمليات فقط، بل كانت مشاركة تماماً بالقوة الأفريقية، البالغ عددها نحو3300 جندي من دول المجموعة، المتمثلة في نيجيريا والنيجر وبوركينا فاسو، فضلاً عن قوات من دول أفريقية أخرى.[112]

و قد سمح مجلس الأمن الدولي - في القرار 2125 الذي اعتمد في 21 ديسمبر/ كانون الأول 2102 بنشر AFISM في مالي لفترة أولية مدتها سنة واحدة, وحث القرار أيضا السلطات الانتقالية في مالي على وضع إطار عمل– دون تأخير- للتفاوض مع جميع الأطراف في شمال مالي ممن قطعوا كل علاقاتهم بالمنظمات الإرهابية، وقد كانت التوقعات - بسب التحديات الجلية المتعلقة بالتمويل والتدريب والمسائل اللوجستية- تشير إلى أن الانتشار الفعلي لهذه القوة لن يكون قابلا .للتنفيذ إلا بحلول سبتمبر/أيلول أو أكتوبر/تشرين الأول من العام2102 [113].

2 - مجلس الأمن

رحب مجلس الأمن بالعمل السريع الذي قامت به القوات الفرنسية بناءً على طلب السلطات الانتقالية في مالي، لوقف هجوم الجماعات الإرهابية المتطرفة المسلحة، وكذلك الجهود الكبيرة للقوات الفرنسية وبعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية، لدعم قوات الدفاع والأمن المالية، لاستعادة السلامة الإقليمية، كما رحب بدعم المجتمع الدولي، وشجعه على تقديم دعم واسع من طريق اتخاذ الإجراءات المنسقة لتلبية الاحتياجات الفورية وطويلة الأجل[114].

أدان مجلس الأمن الهجوم الذي شنته جماعات إرهابية متطرفة جنوب مالي، في10 يناير 2013، وحث الدول والمنظمات الإقليمية والدولية إلى المشاركة والتعاون بفاعلية لمواجهة الخطر الذي يشكله الإرهاب.

أدان مجلس الأمن كل ما يُرتكب في مالي من تجاوزات وانتهاكات لحقوق الإنسان، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حالات الإعدام خارج القضاء، وحالات الاعتقال والقتل والتشويه، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الهجمات.

كما أدان المجلس استخدام الجماعات المسلحة للأسلحة، وطالبها بوقف الأعمال العدائية، والتعجيل بالدخول في عمليات تفاوض شاملة، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة.

قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وطالب الأمين العام بدمج مكتب الأمم المتحدة ضمن البعثة المتكاملة، كما قرر نقل الصلاحيات من بعثة الدعم الدولية إلى البعثة المتكاملة، للعمل على تحقيق الاستقرار في مالي.

قرر مجلس الأمن أن يكون قوام البعثة المتكاملة11.200 من الأفراد العسكريين، بما في ذلك كتائب احتياطية للانتشار السريع، حسبما تقتضي الحالة.

وكذلك 1440 فرد من أفراد الشرطة، لكفالة الأمن وتحقيقه، مع دعوة الدول الأعضاء إلى الإسهام بقوات عسكرية وقوات شرطة من أجل تعزيز قدرة البعثة المتكاملة على الاضطلاع بمسؤولياتها.

يُؤذن للأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ الخطوات الضرورية لكفالة التعاون بين البعثات، ولاسيما البعثة المتكاملة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وعملية الأمم المتحدة في ساحل العاج، والقيام بعمليات نقل مناسبة للقوات وعتادها من البعثات الأخرى التابعة إلى البعثة المتكاملة[115].

خـلاصة :

وانطلاقا من المكانة الإستراتيجية والاقتصادية وحتى العسكرية للجزائر، فضلا عن خبرتها في محاربة الإرهاب، تسعى الجزائر لإبراز دورها كفاعل وصانع لتحقيق الأمن والاستقرار في الدولة الجارة الجنوبية، يدفع بها لإعادة بناء منطق الدفاع و أمننة الحدود بما يتوافق وطبيعة التهديدات الجديدة نظرا أن ما يحدث في هذه الأخيرة ينعكس بدوره على الجزائر لما لها من روابط أثنية وتاريخية، وحتى جغرافية حيث تمتاز بانكشاف حدودها الطويلة المشتركة مع مالي وصعوبة التحكم فيها، فهي حدود مائعة وغير مانعة. وكذلك دور المنظمات الإقليمية والدولية لتحقيق السلم والأمن والاستقرار في مالي.

---

[112] – موسوعة المقاتل، نفس المرجع، 2015/3/1، 10:11.

[113] – فريدوم اونوها، التدخل العسكري الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة . تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 2013/02/13، 2015/1/8، 9:01، ص7 .

[114] – موسوعة المقاتل، الحرب في مالي _ جهود التسوية والسيناريوهات المستقبلية، مرجع سابق . 2015/3/1، 10:11.

[115] – نفس المرجع 2015/3/1، 10:11.

الخاتمة

نستخلص مما سبق أن الاتحاد الإفريقي قد مثل اقرب الصياغات الواقعية الممكنة للطموحات الواسعة،للقادة الأفارقة الذين نادوا باء نشاء ولايات متحدة افريقية،حيث عكس الاتحاد الإفريقي نوعا من النزوح الوحدوي الذي يتناسب وظروف القارة الإفريقية ،بحيث حرص على وحدة القارة وتنميتها وزرع السلم والأمن والاستقرار وصولا إلى تحقيق التكامل القاري في مختلف الميادين من بين أهداف مؤسسات الاتحاد الأفريقي الأساسية تسريع وتسهيل الاندماج السياسي والاجتماعي الاقتصادي للقارة، وذلك لتعزيز مواقفإفريقيا مشتركة بشأن القضايا التي تهم القارة وشعوبها، ومساندةً للديمقراطية.

يعتبر تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة هو أحد أهم أهداف الاتحاد الافريقى. و"الحل السلمي للنزاعات بين الدول الأعضاء فنقول أن دور الاتحاد الإفريقي في تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية ، جاءا بدعم الدبلوماسية المبذولة لحفظ السلام وردع العدوان، وإعمال حق الدفاع الشرعي من خلال إرسال البعثات والوفود إلى بؤر التوتر في القارة ، كما أن طبيعة الصراعات والتي أصبحت أغلبها صراعات داخلية عززت من تعاظم دور الاتحاد الإفريقي، في وضع قرارات للوصول إلى حل سلمي في النزاع المالي،هكذا أصبحت امامناسبل جديدة مفتوحة لإحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية في ظل الاتحاد الإفريقي وما يطرحه من منهج جديد في هذا الشأن،فعلى سبيل المثال الوساطة التي اعتبرها الاتحاد آلية مهمة لتسوية النزاعات الإفريقية.وأخيرا حمل القانون التأسيسي مفتاحا مهما يمكن من خلاله بناء نظام إفريقي فعال للأمن،خاصة عن طريق وضع سياسة دفاعية قارية مشتركة.أن هذا التحول يحقق أملا جميلا لكل الذين يهتمون بالقارة الإفريقية ويحملون هموما،غير إن هذه الآمال تحتاج إلى الإرادة السياسية الإفريقية لبناء نظام مؤسسي قاري فعال وقادر على نقل إفريقيا بحق من حالة الصراعات وعدم الاستقرار إلى بر السلام والأمن النشوذين.

نظم الاتحاد الأفريقي مؤتمراً للمانحين، بمقر الاتحاد في أديس أبابا، في 29 يناير 2013، دعماً لقوات الدفاع والأمن المالية، وحث جميع الجهات على ترجمة مساعدتها إلى إسهامات فعلية، كما قرر الإسهام بأنصبة الاتحاد الأفريقي المقررة. تولى الاتحاد الأفريقي العمليات التنسيقية، وخاصة التنسيق الدولي لتعزيز الأمن السياسي، بعقد اجتماعات منتظمة لفريق الدعم والمتابعة المعني بالحالة الأمنية في مالي، الذي أنشأه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وذلك تحت رئاسة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا، قبل بدء العمليات العسكرية، لعب الاتحاد الأفريقي دوراً مهماً، من خلال الاتصالات الدائمة مع الأمم المتحدة، متمثلة في مجلس الأمن، لتنسيق أدوار كل من الإيكواس ومجلس الأمن، والإسهام في صدور قرارات مجلس الأمن المنظمة لعملية التدخل العسكري بالقوة المشتركة (الأوروبية . الأفريقية). وكان موقفه داعماً للتدخل الفرنسي في العملية سرفال، للقضاء على العناصر المتشددة بشمال البلاد، وتمكين الحكومة المالية من استعادة السيطرة وتحقيق الأمن والاستقرار.

وأخيرا لاننسى دور الوساطة الجزائرية في إيجاد حلا نهائيا لأزمة شمال مالي حيث تقدمت الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية السابقة في إدارة النزاع في شمال مالي(اتفاقية تمنراست–واتفاقية الجزائر) فرصة لأطراف النزاع في مالي لبعث مسار التسوية وفق الاتفاقات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي، خصوصا وأن دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضا أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي.

يمكن للجزائر أن تقدم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوية النهائية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة وفق مشاريع تغري أطراف النزاع في الشمال في الانخراط في العملية السياسية والتعمير والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة والهشة،حيث استندت الجزائر فرص إنجاح مسار التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي،مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية، مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهاب

قائمة المراجع.

أولا:المصادر والمراجع بالعربية

1 -الكتب:

1-د.خليل حسين، المنظمات القارية والإقليمية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.

2 - محمد المجذوب، التنظيم الدولي(النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)،منشورات الحلبي الحقوقية،2005.

3-عبد السلام محمد شلوف، وثائق افريقية، الدار الجامعية للتوزيع والنشر والإعلام،2001.

4-جمال عبد الناصر، التنظيم الدولي(النظرية العامة والمنظمات العالمية و الإقليمية والمتخصصة)، دار العلوم للنشر والتوزيع،2006.

5-حامد سلطان-د.عائشة راتب- د.صلاح الدين عامر،التنظيم الدولي،دار النهضة العربية،القاهرة،1987.

6 -مفيد شهاب، المنظمات الدولية، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، القاهرة،1986.

7 -ممدوح شوقي كامل، الأمن القومي الجماعي الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة،1985

8 -وهبان أحمد،الصراعات العرقية و استقلال العالم المعاصر(دراسة في الأقليات والحركات العرقية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،1997.

9 -ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت،1985.

10-عبد الله مصباح زايد، السياسة الدولية ،دار الرواد، بيروت،2002.

11- نصر مهنا محمد،النظرية السياسية والعالم الثالث،المكتب الجامعي الجديد،الاسكندرية،1997.

12-ثابت عبد الحافظ علي فتحي، النظرية السياسية، الإسكندرية، الدار الجامعية الجديدة1997.

13-عبد الحافظ أحمد،الدولة والجماعات العرقية،دراسة مقارنة للسياسة الروسية تجاه الشيشان وتتارستان (1991. 2000) القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية 2005.

14-حيدر إبراهيم وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، الطبعة الأولى(دمشق:دار الفكر) 2002.

15-محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول، (الجماعة الدولية، مؤسسة الثقافة الجامعية، بدون تاريخ).

16-حافظ غانم محمد، مبادئ القانون الدولي العام،الطبعة الثالثة(القاهرة:دار النهضة العربية) 1972.

17-مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية،(القاهرة،المكتبة الأكاديمية)، 1991

18 - نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،(القاهرة :مكتبة النهضة)،1988.

19-د. ربيع عبد العاطي عبيد، دور منظمة الوحدة الإفريقية و بعض المنظمات في فض المنازعات، (بيروت، دار القومية العربية للثقافة و المنشورات و النشر)،2002.

20-بازيل ديفيتسون، إفريقيا القديمة تكشف من جديد، ترجمة (نبيل بدر و سعد زغلول و محمد شوقي الكيال)، (القاهرة: الدار القومية للطباعة و النشر)، 2001.

2- الرسائل والمذكرات:

1.خالد مسعودي، كريم بالقاسم،سياسة فرنسا تجاه دول الساحل،رسالة ماجيستير،جامعة الجزائر،1998.

2.أحمد ايدابير،التعددية الاثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي،رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2012.

3- القواميس والمعاجم والموسوعات:

1 ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية والدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2011

2.ظاهر الزاوي الطرابلسي،ترتيب القاموس المحيط:ج3 ،القاهرة،مطبعة الاستقامة،1959 .

3.الكيلاني عبد الوهاب، الموسوعة السياسية،الطبع الثالثة، الجزء الأول،بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،1990 .

4- المجلات والدوريات والندوات:

1.محمود أبو العينيين،(محرر)،التقرير الاستراتيجي الإفريقي،مركز البحوث الإفريقية،القاهرة،2006-2007.

2.إيمان أحمد علام، برنامج الدراسات القانونية التنظيم الدولي والإقليمي،مركز التعليم المفتوح،2011-2012.

3.محمود أبو العينيين، (محرر)، "الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الأفريقية"، مركز البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة،2001.

4.أحمد شطاطة،" تعزيز التعاون لمكافحة الإره اب: الجزائر عزيمة لا تتزعزع"، الجيش (581 ديسمبر 2011).

5.عبد النور بن عنتر، " الإستراتيجية المغربية حيال أزمة مالي"، ورقة مقدمة في ندوة" :المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات 17-18 فيفري 2013).

6.بشير عميور، "لجنة الأركان العملياتية المشتركة :ثمرة لرؤية مشتركة"، الجيش

7.إسماعيل دبش، الوضع في الساحل الإفريقي بين الواقع الإقليمي التأثرات الدولية من خلال الأزمة في مالي (منذ 2010) إستراتيجية 01 (الجزائر: مجلة دراسات الدفاع و الاستقبالية2014).

8.عبد الله ممادو باه،" آفاق الوضع الأمني و السياسي في شمال مالي"، مركز الجزيرة للدراسات، أوت 2012).

9.محمد أبو الفضل، " الأبعاد الإقليمية لإنقلاب مالي"، مجلة السياسة الدولية 105(1991).

5-الجرائد:

1.جريدة النصر حوار مع محند برقوق، التدخل الفرنسي في مالي سيحول المنطقة إلى مستنقع و سيخلق أزمة إنسانية غير مسبوقة،نشر في النصر يوم13 - 01 - 2013.

6- مواقع إنترنت:

1) . الحاج ولد إبراهيم،" أزمة شمال مالي :انفجار الداخل وتداعيات الإقليم"، من الرابط: http://studies.aljazeera.net/reports ، تاريخ دخول الموقع:14-01-2015.

2) . عزيز .ل، بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع" الأزمة في مالي"، من الرابط: http://www.djazairnews.info، تاريخ دخول الموقع14-01-2015.

3)مالي، عن موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:Http://ar.wikipidia.orgwiki.

4-مالي،عن موقع ويكيبيديا،الموسوعة الحرة:
http://ar.wikipedia.org/wiki

5 _ دولة مالي، السمات الجغرافية، موسوعة المقل:
http://www.moqetel.com/openshare/Behoth/mali/index.html

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

1. E.M.Burge,The resurgence of ethnicity, Myth 07 reality, Ethnic and racial studies,vol1,n°03,July1978.

2. Wagley,charles,Minorities in the new world, Colombia university,press,new yourk,1985.

3. Kettani mohamed ali,The problems of muslim minorities and their Solutions,in muslim communites in non muslim Islamic council of Europe,London,1980.

4.Étienne Liffran, "La sécurité du Sahara et du sahel vue par les pays d'Afrique de l'ouest, dans: la sécurité du Sahara et du Sahel", *Cahier du CREM*13 (Décembre 2009).

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة دور منظمة دولية في حل نزاع دولي

تمهيد.....05
المبحث الأول: نظرية التنظيم الدولي +نظرية التكامل والاندماج.....06
المطلب الأول:تعريف نظرية التنظيم الدولي.....06
المطلب الثاني:نظرية التكامل والاندماج.....07
المبحث الثاني: نظرية النزاعات الدولية.....08
المطلب الأول:تعريف النزاعات الدولية.....08
المطلب الثاني:أنواع ودوافع النزاع.....09
المبحث الثالث: مفهوم الصراعات الاثنية العرقية.....10
المطلب الأول:تعريف الاثنية.....10
المطلب الثاني:تعريف الأقليات.....11
المطلب الثالث:تصنيف الجماعات الاثنية.....15
الخلاصة.....16

الفصل الثاني : منظمة الاتحاد الإفريقي الأجهزة والاختصاصات

تمهيد.....17
المبحث الأول: نشأة منظمة الوحدة الإفريقية وتطورها.....18
المطلب الأول:نشأة وقيام منظمة الوحدة الإفريقية.....18
المطلب الثاني:أهداف ومبادئ منظمة الوحدة الإفريقية.....19
المطلب الثالث:أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية.....20
المبحث الثاني: نشأة وتطور الاتحاد الإفريقي.....22
المطلب الأول:نشأة الاتحاد الإفريقي.....22
المطلب الثاني:أهداف ومبادئ الاتحاد الإفريقي.....25
المطلب الثالث:أجهزة الاتحاد الإفريقي.....27
المبحث الثالث: تأسيس المفوضية السامية للاتحاد الإفريقي.....31
المطلب الأول:طبيعة المجلس ومبادئه وتشكيله.....32
المطلب الثاني:مهام المجلس وسلطاته وهياكله وآلياته.....33
الخلاصة.....35

الفصل الثالث: ألازمة المالية وفرض بناء دور إفريقي

تمهيد.....36
المبحث الأول: نشأة وتأسيس الدولة المالية.....37

المطلب الأول:الإطار التاريخي والجغرافي لدولة مالي.....37
المطلب الثاني:التركيبة الاجتماعية لدولة مالي.....39
المبحث الثاني: الصراع العرقي بين العرب والطوارق.....42
المطلب الأول:جذور النزاع في مالي.....42
المطلب الثاني:تطور النزاع بعد اتفاقية السلام2006.....43
المطلب الثالث:تمرد2012الاسباب والنتائج.....45
المبحث الثالث:الدور الفرنسي في الأزمة المالية.....49
المطلب الأول:أسباب التدخل الفرنسي في مالي.....49
المطلب الثاني:تداعيات التدخل الفرنسي في مالي.....50
خلاصة الفصل:.....52
الفصل الرابع: مستقبل الدور الإفريقي في حل الأزمة المالية
تمهيد.....53
المبحث الأول: دور الجزائر في داخل وخارج الاتحاد الإفريقي.....54
المطلب الأول:دور الوساطة الجزائرية في حل النزاع المالي.....54
المطلب الثاني:الدور العسكري الجزائري في حل النزاع المالي.....56
المبحث الثاني: تأثير التدخلات الخارجية على الأزمة المالية.....59
المطلب الأول:أثر تدخل الدول على الأزمة المالية.....59
المطلب الثاني:أثر تدخل المنظمات في الأزمة المالية.....60
الخلاصة.....64
الخاتمة.....65
الملاحق.....67
قائمة المراجع.....69
الفهرس.....72
الملخص: